مقتطف الصحف الصهيونية

الثلاثاء 16 أيار 2023

أبرز عناوين الصحف

هآرتس:

- خطاب تاريخي للرئيس محمود عباس في ذكرى النكبة بالأمم المتحدة
- على الرغم من محاولات إسرائيل تقليص عدد الدول المشاركة في الحدث التاريخي إلا أن عشرات الدول أرسلت مندوبين للمشاركة
- الرئيس عباس: هناك في إسرائيل من يريد قتل الفلسطينيين وتهجيرهم وهذا ما تفعله حكومة نتنياهو بن غبير وسموتريتش
- الرئيس عباس: أحداث حوارة ذكرتنا بأحداث النكبة
- الرئيس طالب بحماية دولية للشعب الفلسطيني
- السفير الفلسطيني في الأمم المتحدة: إنجاز تاريخي
- يوعنه جونين تكتب: إرث الموت إقرار ميزانية "لارث زئيفي والحاخام دروكم" لأنهم يمثلون قيم هذه الحكومة
- مستوطنون يحاولون تحويل عيون المياه في الأغوار إلى مناطق سياحية من أجل الاستيلاء عليها.. أسامة فقها سكرتير مجلس عين اليضا "في الآونة الأخيرة يصل عدد كبير من المستوطنين تحت حماية الجيش ويمنعوننا من الدخول إلى أراضينا

معاريف:

- ارتفاع مؤشر غلاء المعيشة بنسبة 0.8% والتضخم السنوي 5% وبنك إسرائيل سيرفع الفوائد البنكية
- مسيرة الأعلام: أكثر من 2500 شرطي بالإضافة إلى حرس الحدود سيحرسون مسيرة الأعلام في القدس الشرقية
- الأجهزة الأمنية لا تتوقع التصعيد بسبب مسيرة الأعلام
- 72% من العرب أعربوا عن قلقهم وتخوفهم من العنف.. في الشارع اليهودي 57% قلقون من العنف
- 60% من الإسرائيليين قلقون من وضعهم الاقتصادي
- فرنسا تطالب برفع الحصار عن قطاع غزة: لن يكون هناك استقرار دون إزالة الحصار

يديعوت احرونوت:

- ارتفاع مؤشر غلاء الأسعار الذي يرتفع دون توقف
- الحكومة وعدت بمكافحة الغلاء لكن الوعد بقي حبرا على ورق فقط
- إضراب السلطات المحلية احتجاجا على قانون الأرنونا
- المحلل الاقتصادي سابر بلوتسكر: سموتريتش وزير التضخم المالي
- 13.7 مليار شيقل ستذهب إلى المستوطنين والمعاهد الدينية
- يستعدون للسيناريو الأكثر تطرفا في مسيرة الأعلام: حارس الأسوار رقم 2
- الشرطة: صعوبة حراسة الوزراء المشاركين في المسيرة من بينهم سموتريتش وبن غفير
- أعلام فلسطين في تل أبيب في ذكرى النكبة

يديعوت احرونوت:

.الاعتداء على طاقم إخباري تلفزيوني في تل أبيب بسبب غضب في اليمين من التغطية الإخبارية لأحداث غزة

.رجال حريديم يمنعون سيدة من ركوب حافلة عمومية في أشدود بدعوى أنها مخصصة للرجال فقط

.فريق تفاوض للشرطة الإسرائيلية يساعد سلطات إنفاذ القانون الرومانية على إنهاء أزمة رهائن

.استطلاعات رأي: شعبية نتنياهو ترتفع مجددا بعد الحملة العسكرية في غزة

* * *

عين على العدو الثلاثاء 16-5-2023

عين على العدو: نشرة يومية ترصد شؤون العدو من خلال متابعة المو اقف والتصريحات الرسمية إلى جانب أهم الآراء والتحليلات الصادرة.

ترجمة واعداد: شبكة الهدهد للشؤون الإسر ائيلية

الشأن الفلسطيني:

- **يديعوت أحرونوت** :اعتقلت قوات من وحدة "دوفدوفان" في الجيش الليلة خمسة مطلوبين في مخيم عقبة جبر للاجئين في أريحا، اثنان منهم ضالعان في إطلاق النار على قوات الجيش في الفترة الأخيرة.
- **قناة كان العبرية** :اشتباكات مسلحة دارت في مخيم عقبة جبر بمدينة أريحا بين مسلحين فلسطينيين وقوات "الجيش الإسرائيلي" التي اقتحمت المخيم لاعتقال مطلوبين فلسطينيين.
- **المتحدث باسم جيش العدو** :في طولكرم سقطت طائرة مسيرة من نوع "راكب السماء" ولا يوجد خوف من تسرب للمعلومات، ويجري التحقيق في الحادث.
- **"إسر ائيل اليوم** :"سترفع "الشرطة الإسرائيلية" درجة التأهب إلى أعلى مستوى يوم الخميس المقبل لتأمين مسيرة الأعلام، ومن المتوقع أن يشارك عشرات الآلاف في المسيرة في القدس، ومن المتوقع أن يشارك في المسيرة هذا العام عدد من الوزراء من بينهم وزير الأمن القومي "بن غفير" ووزير المالية "سموتريتش"، وكذلك وزراء الإعلام وحماية البيئة والاستيعاب والتراث، كما تقدر الشرطة مشاركة وزراء آخرين من بينهم: "أوريت ستروك" و"ميري ريغيف" و"مئير بوروش" و"يتسحاق فاسرلاف" – كما تجري استعدادات لتأمين رقصات بالأعلام التي ستقام عند باب العمود بمشاركة عدد كبير – ضابط كبير: "مستعدون لأي سيناريو متطرف."
- **"نتنياهو" في اجتماع الليكود"** :رسالتنا وصلت لغزة ولأي شخص يأتي لإيذائنا، أي شخص يخطط لمهاجمتنا، سيفهم الآن بشكل أفضل معنى -دمه مهدور- نحن نغير ميزان الردع – كما أقول أيضاً استعداداً ليوم القدس، ستقام مسيرة الأعلام على طريقها المخطط، وحسب النظام المعتاد، ننحن نعمل من أجل أمن إسرائيل وسنواصل القيام بذلك معاً وبنجاح كبير."

- **يديعوت أحرونوت :**سلاح الجو ألقى نحو 400 قنبلة خلال العملية العسكرية على قطاع غزة، منها 115 عبر طائرات بدون طيار.
- **تال ليف رام :**صاروخ أمس هو أول علامة تثير قلقاً حول مدة الهدوء التي قد تسود من جهة غزة.

الشأن الإقليمي والدولي:

- **القناة 12 العبرية :**إثر "ضغوط إسرائيلية": ألغت عشرات الدول مشاركتها في فعالية يوم النكبة في الأمم المتحدة – "وزير الخارجية الإسرائيلي": "سنحارب كذبة النكبة بكل قوتنا ولن نسمح للفلسطينيين بمواصلة نشر الأكاذيب."
- **معاريف :**محادثات لعقد مؤتمر بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية تتقدم لعقد اجتماع يتناول التعاون الأمني بين الجانبين، على غرار ما جرى في العقبة وشرم الشيخ.
- **القناة 12 العبرية :**تركيا ترجئ حسم الانتخابات الرئاسية إلى الجولة القادمة لأنه لم يتمكن أي من المرشحين في انتخابات الرئاسة من تخطي نسبة 50% من النتائج وستكون الجولة القادمة بين الرئيس أردوغان ومنافسه الأقوى كمال أوغلو.
- **يديعوت أحرونوت :**قال البيت الأبيض إن هناك أدلة على أن روسيا وإيران توسعان تعاونهما الاستراتيجي، كما ورد أن المساعدة العسكرية التي تقدمها إيران لروسيا تشمل بشكل أساسي طائرات بدون طيار، وأنه لم يتم الكشف عن أي حركة للصواريخ الباليستية.

الشأن الداخلي:

- **مراسل القناة 13 العبرية "يوسي ايلي "**لا يتوقع موافقة شرطة العدو على طلب منظمة "عائدون لجبل الهيكل" الاستيطانية بإقامة مسيرة الأعلام في الأقصى رغم تقديمهم طلباً بالخصوص.
- **قناة كان العبرية :**دائرة الإحصاء المركزية تعلن ارتفاع جدول غلاء المعيشة لشهر أبريل المنصرم بنسبة 0.8% وبذلك تبلغ نسبة ارتفاع جدول غلاء المعيشة منذ أبريل من العام الماضي 5.%
- **معاريف :**استمرار إضراب الحكم المحلي باستثناء جهاز التعليم ولجنة المالية تعد صيغة قانون "صندوق الأرنونا" للتصويت عليه بالقراءة الثانية والثالثة في الكنيست.
- **معاريف" :**وزير المالية سموتريتش" يسعى لاستصدار أوامر تمنع إضراب السلطات المحلية رفضاً لقانون "صندوق الأرنونا" الذي تناقشه لجنة المالية وستطرحه للتصويت.

- **مكورريشون** :لجنة الأمن القومي البرلمانية تبحث قضية العنف في المجتمع العربي والنائب الطيبي يلقي باللائمة أثناء كلمته على "السلطات الإسرائيلية" في تفشي العنف.
- **القناة 13 العبرية** :الوزير السابق "جلعاد إردان" يدلي يبدأ اليوم الإدلاء بشهادته في ملف 4000 المتعلق بتهم الفساد الموجهة لرئيس الوزراء والمرتبطة بالعلاقات بينه وبين مالك موقع "والا" وشركة "بيزك"، سابقاً، "ألوفيتش."

عينة من الآراء على منصات التواصل:

- **"ليبرمان" يهاجم "نتنياهو"** :"بيبي، حان الوقت للذهاب إلى السوبر ماركت والتقاط صورة بجانب المنتجات التي زادت تكلفتها بنسبة عشرات بالمائة."
- **"سموتريش" يهاجم "ليبرمان"** :"أنت بطل في الكلام، وضعيف وصغير في الأفعال."
- **وزير خارجية العدو "إيلي كوهين"** :"قرابة 100 دولة ألغت مشاركتها في الاحتفال الذي يقام بالأمم المتحدة في الذكرى الـ75 للنكبة الفلسطينية، بينما أعلنت 32 دولة أنها لن تحضر."
- **"عضو الكنيست الإسرائيلي بيني غانتس"** :"أرى المحادثات التي تجري هذه الأيام في مقر الرئيس الإسرائيلي على أنها ذات أهمية قصوى للديمقراطية، نأمل ونعمل من أجل أن يكون هناك تقدم في هذه المحادثات، ونتذكر باستمرار أن التوصل إلى اتفاقيات أمر بالغ الأهمية، إذا كان هناك من يلعب – فإنه سيؤذي الإسرائيليين وسيتحمل المسؤولية."
- **عضو الكنيست أحمد الطيبي** يهاجم "نتنياهو" لقوله أن مسيرة الأعلام ستمر عبر الحي الإسلامي: "هذا فقط يعزز العنوان بأن هذه الحكومة هي حكومة أعلام وأرغفة خبز ودم."

* * *

مقالات

تايمز أوف إسرائيل: الاعتداء على طاقم إخباري تلفزيوني في تل أبيب بسبب غضب في اليمين من التغطية الإخبارية لأحداث غزة

نقابة الصحافيين تدين الهجوم الأحدث في سلسلة من الاعتداءات على طواقم القناة 13، ويربطها بالتحريض بعد نشر القناة نصا على الشاشة بدا أنه يلقي باللائمة على رئيس الوزراء في مقتل مدنيين

تعرض صحافيان في القناة 13 لهجوم بواسطة رذاذ الفلفل في تل أبيب يوم الأربعاء، وسط غضب في اليمين من القناة التلفزيونية بعد أن بدا أنها تتهم رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو بإصدار أوامر بشن غارات جوية على

النساء والأطفال في غزة. واعتقلت الشرطة في وقت لاحق رجلا يبلغ من العمر 41 عاما بشبهة ضلوعه في الهجوم على مراسلة ومصور القناة 13، في اعتداء هو الأحدث ضمن سلسلة من الاعتداءات في الأشهر الأخير ضد طواقم الشبكة التلفزيونية بسبب ما يُعتبر توجهها المناهض لنتنياهو.

وأظهر مقطع فيديو نُشر على الانترنت الهجوم الذي وقع الأربعاء بالقرب من شاطئ "فريشمان" في تل أبيب مراسلة القناة طاليا كوهين وهي تستعد للبث عندما مر رجل مع كلبه من جانبها وقال لها: "ما هذا؟ أسوأ من الجزيرة"، في إشارة إلى الشبكة الإخبارية القطرية. أقواله رددت ما جاء في تغريدة نشرها ليل الثلاثاء الوزير عميحاي شيكلي قال فيها: "الجزيرة 13." وذكرت وسائل إعلام عبرية أن قوات الشرطة حضرت إلى مكان الحادث وألقت القبض على مشتبه به بعد بحث قصير.

ونددت نقابة الصحافيين في إسرائيل بالهجوم في بيان، وقالت إنه "نتيجة مباشرة للتحريض الوقح الذي يتم تدواله منذ هذا الصباح على شبكات التواصل الاجتماعي ومجموعات الواتساب ضد القناة 13 ومراسليها." وأضافت النقابة في بيانها "بالنسبة للمحرضين فإن قتل الصحافيين ممكن. توقعنا أن تنتهي الشرطة بسرعة من التحقيق البسيط وتقديم لائحة اتهام خطيرة ورادعة من شأنها أن تبعث برسالة حادة لأي شخص يرغب في إيذاء الصحفيين."

ليل الثلاثاء، تعرضت الشبكة التلفزيونية لانتقادات حادة من مراقبين وسياسيين في اليمين بسبب عنوان نُشر على الشاشة خلال بثها الرئيسي مساء الثلاثاء بشأن الغارات الجوية في قطاع غزة والتي أسفرت عن مقتل قياديين في حركة "الجهاد الإسلامي" وعشرة مدنيين. وكُتب في النص الذي ظهر على الشاشة: "بموافقة رئيس الوزراء: نساء وأطفال قُتلوا في الغارة الليلية". واعتذرت القناة 13 في وقت لاحق على النص وقالت إنه تمت صياغته بطريقة خاطئة.

وقال وزير الاتصالات شلومو قرعي، الذي يسعى إلى تعزيز القناة 14 الموالية لنتنياهو على حساب منافسيها، إن العنوان يشبه موقف حركة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات المناهضة لإسرائيل. لكن قرعي أدان هجوم يوم الأربعاء أيضا وقال "على الرغم من الانتقادات، مهما كانت قوية، لا يمكن مهاجمة الصحافيين في إسرائيل. لا يمكن استخدام العنف ولا يمكن تعطيل البث. حتى لو لم يعجبك. ببساطة لا.الطريقة الوحيدة للتأثير على التقارير المغرضة والمحرفة في وسائل الإعلام هي من خلال جهاز التحكم عن بعد ومن خلال التنوع والمنافسة ليس من خلال العنف."

في أواخر أبريل، خلال مظاهرة كبيرة لليمين لحض الحكومة على المضي قدما في خطة الإصلاح القضائي المثيرة للجدل، تم إلقاء زجاة على مراسلي القناة 13 خلال تغطيتهم للمظاهرة كادت أن تصيبهم. وفي أواخر شهر مارس، قبل مظاهرة أخرى لليمين، تعرض طاقم تابع للقناة 13 لهجوم من قبل أعضاء في جماعة "لا فاميليا"

اليمينية المتطرفة، مما تسبب بنقل مراسل القناة يوسي إيلي إلى المستشفى بسبب كسر في ضلعه والاشتباه في تعرضه لضرر في الطحال، وتعرض المصور آفي كاشمان لإصابة في الرأس. وفي شهر يناير، اعتدى حشد غاضب على طاقم القناة 13 في القدس، موجها للصحفيين صيحات استهجان وصفتهم بـ"اليساريين" ومطالبا إياهم بترك المنطقة خلال قيام مراسلي القناة بتغطية هجوم نفذه مسلح فلسطيني في حي نيفيه يعكوف في العاصمة في الليلة السابقة والذي راح ضحيته سبعة أشخاص.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: رجال حريديم يمنعون سيدة من ركوب حافلة عمومية في أشدود بدعوى أنها مخصصة للرجال فقط

بثت شبكة تلفزيونية يوم الأحد مقطع فيديو يظهر قيام ركاب بمنع سيدة من الصعود إلى حافلة عمومية في أشدود لأن رجال حريديم كانوا على متنها أصروا على أنها للرجال فقط. وفي مقطع الفيديو تحاول المرأة ركوب الحافلة رقم 80 التي تديرها شركة "إلكترا أفيكيم." وبالإمكان سماع أحد الرجال وهو يقول للسيدة بينما مُنعت من صعود الحافلة: "للرجال فقط." ونصحها السائق: "اذهبي سيرا على الأقدام أو استقلي خطا آخر." وعندما أصرت على حقها في ركوب الحافلة، رد السائق: "ماذا يمكنني أن أقول؟ هذه ليست مشكلتي." ولم تحدد الشبكة التلفزيونية هوية المرأة أو تفسر سبب حملها لكاميرا خفية لتسجيل الحادثة. في حين واقعة مماثلة حدثت على نفس خط الحافلات الأسبوع الماضي. وبموجب القانون الإسرائيلي يحظر الفصل بين الجنسين في الأماكن العامة، بما في ذلك وسائل النقل. ولطالما طالبت الأحزاب الحريدية بتشريع يسمح بالفصل بين الجنسين في أحداث ممولة من القطاع العام.

على سبيل التوضيح، قالت "إليكترا أفيكيم" إن السائقين يمنعون أحيانا النساء من ركوب الحافلات لمنع تعرضهن لهجوم من قبل ركاب حريديم، لكنها قالت إن ستمنع تكرار هذه الظاهرة. وفي الاسبوع الماضي، مُنعت فتاة تبلغ من العمر 17 عاما في أشدود من ركوب الحافلة رقم 80 للوصول إلى منزلها، حسبما أفاد موقع إخباري محلي في أشدود آنذاك. ولقد حاولت الفتاة وامرأة ورجل آخرين ركوب الحافلة، ولكن سُمح فقط للأخير بالدخول، بينما قال السائق للفتاة والسيدة إن الحافلة مخصصة للرجال فقط.

واستفسر الموقع الإخباري الأشدودي عن الحافلة رقم 80 في كشك المعلومات التابع لإلكترا أفيكيم في محطة الحافلات المركزية في أشدود، لكن العاملين هناك أصروا على عدم وجود مثل هذا الخط في المدينة، على الرغم من ظهور مسار الخط على موقع المعلومات الخاص بإلكترا أفيكيم. وبعد مزيد من الاستفسارات، قالت "إلكترا أفيكيم" إن الخط تم تنسيقه مع مسؤول كبير في الشركة ليكون مخصصا لطلاب المعاهد الدينية

الحريديم، وأنه "خط خاص" للرجال فقط. وكخدمة نقل عام، لا يمكن لخط الحافلات قانونا منع النساء من ركوبه.

وفقا للقناة 12، كانت هناك حوادث مماثلة في خطوط حافلات أخرى في أشدود، خامس أكبر مدينة في البلاد والتي شهدت نموا سريعا في عدد السكان الحريديم في السنوات الأخيرة. وذكر التقرير أن النساء مُنعن أيضا من دخول الحافلات على الخطين 74 و79. كما أفادت الشبكة أنه على بعد أمتار قليلة من محطة الحافلات حيث مُنعت المرأة من الدخول، تم شطب وجوه نساء وفتيات على ملصق كبير. شطب صور النساء في الأماكن العامة هو تكتيك آخر يتبناه بعض النشطاء الحريديم.

وقالت المحامية غيلي زينغر، نائبة الرئيسة التنفيذية لمجموعة "اللوبي النسائي في إسرائيل" ، للقناة 12 إن حوادث التمييز ضد النساء في الحافلات في أشدود "جزء من ظاهرة تزداد تطرفا وتتسع كل يوم." وأكدت على أن "هذه أمور لم تحدث من قبل. يجب أن يكون مفهوما أن هذا مخالف للقانون كما أنه جريمة جنائية."

وردت إليكترا أفيكيم على تقرير القناة 12 في بيان قائلة: "الشركة ضد إقصاء النساء، وبعد الواقعة تم استدعاء السائق للحديث، وتم توضيح التعليمات بين جميع السائقين."

وقالت الشركة إنه عندما يتصرف ركاب الحافلة ضد النساء، "يعرض السائق أحيانا بديلا آخر خوفا على سلامتهن." وأضافت الشركة إنها أصدرت تعليماتها للسائقين بأنه في حال مواجهتهم لمعضلة مماثلة، عليهم إيقاف الحافلة والاتصال بالشرطة.

وقالت وزارة المواصلات في بيان إن "أي نوع من التمييز ضد الركاب في وسائل النقل العام ممنوع." وأضافت الوزارة أنها ستصدر تعليمات لشركات النقل العام بالحرص على اتباع اللوائح و "ستتخذ إجراءات جادة بشأن أي تقرير يتم تلقيه في هذا الشأن."

* * *

i24NEWS: رئيس الحكومة الاسرائيلية نتنياهو: "من يحاول أن يجربنا في يوم القدس دمه مهدور"

جاءت هذه التصريحات في مقابلة مع قناة اسرائيلية تحدث خلالها عن العملية العسكرية الاخيرة

قال رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو إنه على ثقة بأن "الردع عاد والرسالة وصلت" ويتعهد بأن "من يحاول أن يجربنا في يوم القدس-دمه مهدور ." وذكر نتنياهو خلال مقابلة تلفزيونية مع القناة 14:"لقد قمنا بتغيير معادلة الردع، لا يوجد لدي أدنى شك حيال ذلك" وأضاف:"على سبيل المثال ما قمنا به لحماس خلال عملية حارس الأسوار-وجهنا لهم ضربة لم يتلقوها تاريخهم ومنذ ذلك الوقت لم يوجهوا قذيفة واحدة الى أراضينا. قد يطلقون صواريخ مضادة للطائرات فوق غزة لكنهم لا يطلقون النار تجاه مناطقنا ولا لأي

سبب، لذلك لم يشاركوا في العملية السابقة والحالية ." وأضاف نتنياهو:"الآن وجهنا الضربة الأقوى الى الجهاد الاسلامي وانا أقدر أن هذا الأمر مسجل لديهم بشكل جيد. وهذا لم يسجل فقط لديهم وإنما سجل لدى ملآخرين- بأن إسرائيل تأتي وتنشط خارج التهدئة، تصفي نصف قيادة الجهاد الإسرائيلى بضربة واحدة والنصف الآخر في الضربة الثانية ."

وفي جواب رئيس الحكومة إن كانت إيران تعلمت أمرا من العملية الأخيرة وقال:"الرسالة وصلت بشكل 360 درجة، كل من عينيه في برأسه فهم أن إسرائيل غير مستعدة بأن تعاني الهجمات ضد مواطنيها، جنودها ومدنها، وعندما نستخدم وسائل مباشرة ومؤلمة جدا تجاه هؤلاء الذين يصوبون النار نحونا واولئك الذين يرسلون الارهاب. نحن نذهب مباشرة تجاه رؤساء المنظمات ."

* * *

i24NEWS: السفارة الإسرائيلية لدى أوكرانيا تقيم حفل استقبال بمناسبة الذكرى 75 لإستقلال إسرائيل في كييف

مايكل برودتسكي: "كان من المهم بالنسبة لنا الاحتفال بعيد استقلال دولة إسرائيل الليلة في كييف، على الرغم من الإنذارات وربما حتى على الرغم منها"

أقامت السفارة الإسرائيلية لدى أوكرانيا، أمس الإثنين، حفل استقبال بمناسبة الذكرى 75 لإستقلال إسرائيل، لأول مرة منذ الغزو الروسي لأوكرانيا في فبراير/شباط من عام 2022، بمشاركة أكثر من 600 ضيف في الحدث الخاص الذي أقيم في كييف، بمن فيهم نائب وزير الخارجية مكسيم صبح، ومستشار الرئيس ميخايلو بودولاك . كما حضر رئيس المخابرات العسكرية الأوكرانية ورئيس بلديتي كييف وأوديسا وسفراء أجانب وممثلون عن الجالية اليهودية وغيرهم.وسمعت عدة إنذارات خلال حفل الاستقبال، ليتبين في ما بعد أن الحدث وقع في مجمع محمي. وفي السياق هنأ نائب وزير الخارجية الأوكراني، مكسيم صبح، إسرائيل بالعيد الوطني وأكد أن أوكرانيا تستمد إلهامًا عميقًا من النضال من أجل استقلال دولة إسرائيل.

واختتم سفير إسرائيل لدى أوكرانيا مايكل برودتسكي: "كان من المهم بالنسبة لنا الاحتفال بعيد استقلال دولة إسرائيل الليلة في كييف، على الرغم من الإنذارات وربما حتى على الرغم منها" وتابع "كانت فرصة أخرى لإثبات دعم إسرائيل لأوكرانيا والاستماع إلى تقدير مسؤولي الحكومة الأوكرانية لإسرائيل، وسنواصل تعزيز العلاقات بين الدول والتضامن بين الشعوب ونتمنى أن يكون لدينا العام المقبل احتفال أكبر عندما يسود السلام هنا."

* * *

i24NEWS: إسرائيل: مدينة الخضيرة تحتضن معرضا لمنتوجات الصناعة التقليدية بجهة فاس مكناس بالمغرب

نحن متحمسون لاستضافة معرض في الخضيرة حيث سيقدم فنانون من المغرب أعمالهم لأول مرة في إسرائيل. هذا حدث عابر للحدود يربط بين الشعبين من خلال الثقافة والفن

لأول مرة في إسرائيل، تحتضن مدينة الخضيرة، معرضا لمنتجات الصناعة التقليدية المغربية تحت" ديالنا" (خاصتنا)، من 16 إلى 25 مايو/ايار الجاري، بمشاركة أكثر من 30 صانعا تقليديا يمثلون المدرسة المغربية اليهودية التقليدية للفنون والحفاظ على المهن التقليدية لليهود المغاربة والذين تركوا بصماتهم واضحة على المهنة . وقد وصل وفد الغرفة المكلف بالإشراف على المعرض رفقة العارضات والعارضين إلى إسرائيل، السبت المنصرم، حيث سيتم افتتاح المعرض الثلاثاء 16 ماي/أيار الجاري بمدينة الخضيرة، وكجزء من المعرض سيقدم اوفد مجموعة من الفولكلور والفنون المغربية مع عشرات الأعمال اليدوية الأصلية، وعروضا مباشرة للزوار. و"ديالنا" هو معرض فريد من نوعه يجمع بين أعمال الخزف والنحت والنقش والحفر والنسيج والآلات الموسيقية ومجموعة متنوعة من الفنون الأخرى من الفسيفساء) الزليج) والتي تمثل إرثا متنوعا لثقافية اليهود المغاربة.

وفي السياق انعقد الجمعة 12 مايو/ايار المنصرم بالمقر الجهوي لغرفة الصناعة التقليدية لجهة فاس مكناس بمدينة فاس اجتماعا تحضيريا لهذه التظاهرة مع العارضات والعارضين، الذين يبلغ عددهم أكثر من 30 حرفيا و حرفية، يمثلون مختلف العمالات والأقليم بجهة فاس مكناس، بحضور رئيس الغرفة عبد المالك البوطيين والمدير الجهوي للصناعة التقليدية والاقتصاد الاجتماعي والتضامني بفاس عبد الرحيم بلخياط الزوكاري ومنسق العلاقة بين الغرفة وبلدية الخضيرة أبراهام أفيزمير(من أصول مغربية) وخلال الاجتماع تم التأكيد على كون هذه التظاهرة تهدف للتعريف بمنتوجات الصناعة التقليدية المغربية والبحث عن أسواق وتمكين الحرفيين من ترويج سلعهم ، خاصة بالسوق الاسرائيلي الذي يعتبر سوقا واعدا لإستقطاب وتسويق منتوجات الصناعة التقليدية المغربية ، بفضل مبادرة التوقيع على الإعلان المشترك أمام العاهل المغربي من طرف الجانب المغربي والاسرائيلي.

وسبق للسيد رئيس الغرفة أن عقد يوم الأربعاء 10 مايو/ايار المنصرم لقاءا تواصليا، خصص لمناقشة آخر الترتيبات المتعلقة بمشاركة الصانعات والصناع التقليديين في معرض خضيرة بدولة اسرائيل.

جاءت فكرة إقامة معرض من هذا النوع بعد زيارة قام بها وفد من الخضيرة إلى مدينة فاس، ثاني أكبر مدينة في المغرب، والتي تشتهر بارتباطها التاريخي الحار بالشعب اليهودي (الذي جاء منه موسى بن ميمون أيضًا) استضاف وفد الخضيرة الذي غادر بمباركة رئيس البلدية بالإنابة نير بن حاييم وجهاً عاطفياً على لسان رئيس بلدية فاس عبد السالم البقالي، حيث تقع المدرسة المغربية اليهودية التقليدية للفنون، والتي سيقوم فنانيها، عرض الأعمال في المعرض، ومن المتوقع أيضًا أن يحضر رئيس بلدية فاس إلى المعرض في إسرائيل.

ومن جهته قال القائم بأعمال رئيس بلدية الخضيرة، نير بن حاييم: "نحن متحمسون لاستضافة معرض في الخضيرة حيث سيقدم فنانون من المغرب أعمالهم لأول مرة في إسرائيل. هذا حدث عابر للحدود يربط بين الشعبين من خلال الثقافة والفن. إنني أدعو الجميع للحضور إلى الخضيرة لحضور معرض فريد وأصلي وملهم، مع العشرات من الحرفيين المغاربة الذين سيقدمون الحرف اليدوية من الفسيفساء الثقافية التقليدية ليهود المغرب."

* * *

هآرتس: إسرائيل ويهودا؟ مقاطعات ذاتية الحكم على الطراز السويسري؟

بقلم إيتاي مشياش

ترجمة: غانية ملحيس. المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية-مسارات.

مع تصاعد حركة الاحتجاج، يعتقد البعض أنه من المستحيل الاستمرار بنفس الطريقة كما كان من قبل. تكثر المبادرات الجديدة لتقسيم البلاد. يأتي ذلك في محادثات خاصة، وهمس بين المتظاهرين في حركة الاحتجاج المناهضة للانقلاب، وهو يطفو على وسائل التواصل الاجتماعي: "حان وقت الانفصال". إسرائيل ويهودا وتكساس وكاليفورنيا، "نحن هنا وهم هناك"

خروج إسرائيل على غرار الخروج البريطاني "البريكست". يبدو أن الإحباط العام من الجمود السياسي المتوتر يدفع أعدادا متزايدة من الإسرائيليين إلى الاعتقاد بأن الصدع بحاجة إلى أن يتحول إلى شيء حقيقي على الأرض: تقسيم البلاد.

في البداية ربما بدا الأمر وكأنه استسلام لليأس، أو مجرد محاولة للاستفزاز. ومع ذلك، تحت السطح، تتطور بانوراما واسعة وملونة للمبادرات. إنهم لا يهدفون إلى تفتيت المجتمع بقدر ما يهدفون إلى إعادة تجميع أجزائه: تقسيم البلد على أساس نموذج فيدرالي، بحيث يمكن أن يظل متكاملا. إن شئت، تقسيم من أجل الوحدة.

إن فكرة الحل الفيدرالي لإسرائيل ليست جديدة. قبل قرن من الزمان، دعا إيتامار بن آفي(الصحفي نجل الطليعي العبري الحديث إليعازر بن يهودا) إلى تبني النموذج السويسري: كانتونات يهودية إلى جانب كانتونات عربية. تم طرح أفكار مماثلة من وقت لآخر منذ ذلك الحين. ومن الأمثلة البارزة في السنوات الأخيرة اقتراح عالم النفس والفيلسوف الراحل كارلو سترينجر. في عام 2014، نشر هو والصحفي جود يديد مقالا في صحيفة "هآرتس" يحثان فيه على "تقسيم" إسرائيل إلى كانتونات. وكتبوا: "إن الهوة العلمانية والدينية تتعمق يوما بعد يوم، حيث تتضاءل الأغلبية العلمانية في إسرائيل إلى التعددية،ويشتد زخم تدين الدولة والمجتمع ". "أطلق عليه اسم تراجع تكتيكي، أو أطلق عليه اسم استسلام للواقع – الحل الوحيد هو الحل دون الوطني." وقد اتسعت هذه الفجوة بشكل كبير منذ ذلك الحين، مما أدى إلى ظهور موجة جديدة من الأفكار حول كيفية جسرها.

في الواقع، سيكون العدد الهائل من هذه الخطط بمثابة مفاجأة لأولئك الذين ما يزالون يفكرون داخل الصندوق الوحدوي. تظهر مفاهيم التقسيم في كل مكان، وتملأ العروض التقديمية PowerPoint/ /بالمخططات والخرائط. ويمكن حتى تنفيذ واحدة منها، أو ربما لا. لكنهم جميعا يشهدون على الحافز القوي لكثير من الإسرائيليين لتفكيك الفوضى التي يجدون أنفسهم فيها. تركز بعض المبادرات على الانقسام الديني-العلماني، والبعض الآخر ينبع من الصراع الإسرائيلي -الفلسطيني، وهناك من يدافع عن مقاطعات منفصلة، أو دعم الحكومات المحلية، وهناك حلول لا تهتم بالجغرافيا على الإطلاق.

ما يشترك فيه أنصار التقسيم واللامركزية، قبل كل شيء، هو أنهم أنفسهم منقسمون ولامركزيون. خلال الأسابيع القليلة الماضية، تحدثت "هآرتس" إلى أنصار الفيدرالية من اليسار الراديكالي ومن أقصى اليمين، مع مستوطنين من الحركة الصهيونية الدينية ومع مواطنين علمانيين من تل أبيب، ومع أستاذ فلسطيني ومع حاخام حريدي. إذا كانت فكرة التقسيم في الماضي موضوعا هامشيا استحوذ على اهتمام قلة من الناس، فقد بات موضوعا ساخنا منذ بداية الأزمة الحالية، بسبب محاولة الحكومة إصلاح النظام القضائي. تتم مناقشة الأفكار في منتديات محترمة، تمت دراستها من قبل كبار المسؤولين السابقين، بدعم من شخصيات بارزة من التيار الإسرائيلي السائد. يقول أحدهم "لا يوجد مؤتمر اليوم لم يتم التطرق فيه للموضوع". لعبة تجربة فكرية؟ ربما، لكن لا يمكن تجاهلها بعد الآن.

ماعوز أفيف، معقل القبيلة العلمانية، كانتون تل أبيب وجزء من أي كانتون في المستقبل. الدكتور ساجي الباز، عالم سياسي ومؤسس منظمة تروج للثقافة العلمانية، ينغمس فجأة في طلبات من الناس الذين

يريدون التحدث معه. تلقى كتابه الجديد باللغة العبرية" مخرج الطوارئ: من القبلية إلى الاتحاد، الطريق إلى شفاء المجتمع الإسرائيلي"، الذي نُشر في مارس، طلبات كثيرة لدرجة أن إلباز يقول إنه يفكر في كيفية ترجمة مشروع أكاديمي إلى حركة شعبية. ويقول: "عندما بدأت في تأليف الكتاب، منذ أكثر من عام، كنت أخشى أن يُنظر إليه على أنه متطرف". "ولكن بعد ذلك بدأ الواقع في جسر الفجوة".

نقطة انطلاق الكتاب هي أن بوتقة الصهر فشلت، وأن التعددية الثقافية كنموذج للحياة المشتركة لم تعد عملية في هذا البلد. تم تخصيص الجزء الأكبر من الكتاب لمسح أمراض المجتمع الإسرائيلي، والتي ينبع معظمها، وفقا لساجي الباز، من الصدع الديني-العلماني. ويختتم الكتاب باقتراح الاتحاد الفيدرالي كدواء لعلاج جميع أمراض النظام الحالي.

"إن طريقة منع تفكك المجتمع الإسرائيلي هي تمكين كل مجموعة من العيش وفقا لآرائها ومعتقداتها"، يؤكد الباز."لا أعتقد أن هناك فكرة أكثر ليبرالية ونبيلة من ذلك." ليس لديه خطة مفصلة حتى الآن، لكن الأساس هو تقسيم جغرافي إلى مقاطعات تتمتع بالحكم الذاتي، والتي سيكون لها سلطة ومسؤولية جباية معظم الضرائب.

في غياب المؤسسات السياسية القائمة التي تدفع بالفكرة، فإن مؤيدي التقسيم يروجون لأفكارهم من خلال أعمال مستقلة متنوعة. من خلال أعمدة الصحف – مثل تلك التي كتبها آدم يودي بريدان"حان وقت الطلاق" والصحفي بن كاسبيت "نحتاج إلى البدء في التفكير في فيدرالية المقاطعات المستقلة" والمخرج السينمائي إسحق ريبل يشوران

"أصبح الانقسام لا رجوع فيه". وفي اجتماعات الصالونات في جميع أنحاء البلاد، وفي مجموعات خاصة.

الدكتور ياريف موهار – عالم اجتماع ومدير برنامج منظمة العفو الدولية في إسرائيل، يدير مجموعة الفيسبوك "فدرالية لإسرائيل – الحكم الذاتي للمجتمعات"يقول: "أنا من مجتمع مدني، لذا فإن فكرتي هي تحفيز الأشخاص السياسيين على المشاركة."

الدكتور نيشام روس، باحث في الفكر اليهودي الحديث في جامعة بن غوريون، يدير مجموعة صغيرة ولكنها نشطة بشكل خاص على واتساب، تتكون من 185 عضوا تسمى "إنشاء منطقة حكم ذاتي ليبرالية وديمقراطية". يفكر المشاركون معا في كيفية نشر فكرة الفيدرالية وكيفية الترويج لها في السياسة المحلية. وبالمثل، فكر أورين توكاتلي، المحامي والاقتصادي والخبير الإعلامي، في تشكيل مجموعة للنظر في الموضوع.

يقول: "إنها قضية ملحة بالنسبة لي". "نحن بحاجة إلى توحيد القوى، لتحويلها إلى كتلة عامة ستكون سياسية أيضا."

في الواقع، السياسة هي التي تحوم فوق كل هذه المبادرات. هل يجرؤ أي حزب سياسي قائم على طرح فكرة الكانتون فوق سارية العلم؟ وإذا لم يكن الأمر كذلك، فهل سنشهد ظهور حزب في المستقبل القريب يروج للفكرة؟ وإذا لم يكن في السياسة الوطنية، فعندئذ على مستوى السلطات المحلية؟

يتطلع بعض الفدراليين الذين تحدثنا إليهم إلى انتخابات الحكومات المحلية المقرر إجراؤها في الخريف القادم.

كتب ساجي الباز: "في البداية، نحتاج إلى التحرك لإنشاء "منطقة علمانية تتمتع بالحكم الذاتي في منطقة تل أبيب، على افتراض أنها ستكون نموذجا للقطاعات والمقاطعات الأخرى، وستؤدي تدريجيا إلى تحول إسرائيل إلى اتحاد فيدرالي". من وجهة نظره، يجب على تل أبيب أن تفعل كل ما في وسعها لتوسيع استقلالها في مجالات مثل التعليم والمواصلات، لخلق حقائق على الأرض وعدم الخوف من الصدام مع حكومة الدولة، التي تسيطر حاليا على سلاسل الأموال. على سبيل المثال، يجب أن "يضمن تسجيل الزواج المدني لكل من يرغب فيه، حتى لو كان الزواج صالحا فقط في تل أبيب". بعد ذلك، يجب على المدينة المطالبة بمراجعات للضرائب، وستكتسح في أعقابها المدن المجاورة وتخلق استمرارية إقليمية.

لم يشرح البازكيف يمكن أن تكون هذه الأعمال متو افقة مع القانون، وليس من الواضح إلى أي مدى يمكن أن تذهب.

يوضح يسسخار روزين تسفي، أستاذ القانون في جامعة تل أبيب، أن "قانون البلديات يحتوي على فقرات قابلة للتفسير اللامحدود، والتي يكون المترجم النهائي لها هو المحكمة". وبناء على ذلك، فإن رئيس البلدية الذي يرغب في تعزيز أجندة ليبرالية – مثل عدم منح تصريح عمل لهيئة تميز ضد أفراد مجتمع الميم – يثير سؤالا لم يطرحه أحد سابقا. يمكنهم محاولة الاستخدام الإبداعي لسلطاتهم ومعرفة ما ستقوله المحكمة. إذا حاولوا الترويج لأشياء معينة، مثل زواج المثليين، فمن المحتمل أن يصطدموا بجدار حجري، لكن بين ذلك وبين القوى المحددة بوضوح تكمن منطقة رمادية شاسعة."

يعلق الباز وغيره من المدافعين عن مناطق الحكم الذاتي آمالا كبيرة على تلك المنطقة الرمادية غير المتبلورة، لكن يجب الاعتراف بحدودها أيضا، كما يقول روزين تسفي. مشروع النقل العام في يوم السبت الذي تبنته تل أبيب والسلطات المحلية الأخرى المجاورة، هو بالتأكيد رائد ومثير للإعجاب، لكنه قانوني فقط طالما أنه

مجاني. التدخل في المجال التعليمي ممكن، ولكن فقط من خلال البرامج المكملة للمناهج الإلزامية المحددة على المستوى الوطني. وهكذا دواليك.

يقول ساجي الباز: إن السبيل لمنع تفكك المجتمع الإسرائيلي هو تمكين كل فئة من العيش وفق آرائها ومعتقداتها.

على أي حال، لم تعد قضية الفيدرالية مقتصرة على النقاش الأكاديمي فقط. في الآونة الأخيرة، وضع أفراد رئيسيون من قلب المؤسسة الإسرائيلية جانبا الخطاب السياسي حول "الاتصال" و "الحوار"

و"التكامل"، وبدأوا في معالجة مسألة الفصل. في الوقت الحالي، يقوم إيهود براور بمبادرة بحثية جديدة تتعامل مع مجموعة من الحلول في هذا المجال. براور، الذي كان يرأس سابقا وحدة تخطيط السياسات في مكتب رئيس الوزراء، والذي قد يكون اسمه مألوفًا من "خطة براور" المثيرة للجدل لإعادة توطين البدو في النقب، يقود المشروع في إطار معهد القدس لأبحاث السياسات. ويقول: "بعض الحلول تستند إلى تعريف جديد للتوازن بين الحكومة المحلية والحكومة المركزية"، ويوضح: "من طرق الحفاظ على إطار العمل المشترك، إلى حلول بعيدة المدى مثل الكانتونات. الشيء المشترك بينهم جميعا هو التغيير البنيوي العميق الذي يدعون إليه، بما يشمل حتى تغيير شكل الحكومة في إسرائيل."

يضيف براور، وهو على اتصال بالعديد من الأفراد والمنظمات، حيث يقدم "إطارا من التوضيحات والأبحاث" لمقترحاتهم: "نريد أن تأتي هذه الأفكار إلى العالم بعد أن تكون قد مرت بمرحلة من المناقشات والتفكير المعمق، بحيث تتبلور بحلول الوقت الذي تدخل فيه الخطاب العام، مع استيعاب الجميع للآثار العملية."

وبحسب عدد من المصادر، فإن البروفيسور يوجين كانديل، الرئيس السابق للمجلس الاقتصادي الوطني، مشغول أيضا بقضية الفيدرالية. في نهاية فبراير، انضم كانديل إلى زميله من قسم الاقتصاد بالجامعة العبرية البروفيسور إيال وينتر، في إدارة مناقشة حول "مستقبل إسرائيل من الزاوية الاقتصادية: كيف يمكن مساعدة الدولة على بلوغ عيد ميلادها 120؟" كان جواب ميسري المناقشات: التقسيم.

يقول إيال وينتر: "لقد بدأت في التعامل مع الموضوع انطلاقا من شعوري بضرورة القيام بشيء ما، وكذلك بعد المحادثات مع كاندل، الذي كان مسؤولا إلى حد ما عن جري إلى الموضوع."

يرى إيال وينتر أن الطريقة الوحيدة لتجنب الانهيار الاقتصادي في أعقاب التغيرات الديموغرافية التي تمر بها إسرائيل، هي إعادة تحديد العلاقات بين العلمانيين والدينيين، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية.

"إنها ليست مسألة اليمين واليسار"، كما يجادل. هناك جميع أنواع نماذج الكانتونات والفدرالية. المهم هو أن يكون النظام المالي في إسرائيل مختلفا تماما عما هو عليه اليوم. الفكرة الأساسية هي أن يتم فرض الحصة الأكبر من الضرائب وتخصيصها من قبل الأقاليم أو الكانتونات، وليس من قبل الحكومة المركزية ". في النهاية، تريد أن يدخل الحريديم إلى سوق العمل، ولتحقيق ذلك أنت تروج لتغيير بعيد المدى في النظام. ويقول وينتر: "هذا التغيير وسيلة لمنع انهيار دولة إسرائيل، وفي الوقت الحالي لا أرى أي حل آخر. إذا حدث شيء دراماتيكي فجأة، وكان على جميع الحاخامات دعوة طلاب المدارس الدينية للحصول على وظائف والتسجيل في الجيش، فقد لا نحتاج إلى ذلك."

يرى إيال وينتر مزايا إضافية في الفيدرالية. وهو يشير إلى الدراسات التي تظهر أن الناس في المجتمعات المتجانسة أكثر استعدادا لدفع الضرائب، لأنهم لا يشعرون أن الأموال تُستخدم في أغراض لا يعرفون عنها شيئا. يقول: "في الفيدرالية، يذهب نصيب أكبر من ضرائبك إلى مجتمعك". العقبة الرئيسية سياسية. لن يوافق الليكود ولا الحريديم على مثل هذه الخطوة."

حي السنهدرية، في الجزء الشمالي من كانتون القدس المستقبلي. يفتح الحاخام شموئيل جاكوبوفيتس الباب مرتديا بدلة أنيقة. على مدار 25 عامًا، أيد شموئيل جاكوبوفيتس، وهو ابن الراحل، الحاخام الرئيسي السابق للمملكة المتحدة إيمانويل جاكوبوفيتس، فكرة اتحاد إسرائيلي يتكون من مجتمعين،أحدهما ملتزم دينيا والآخر تعددي. لقد قدم خطته إلى الرئيس إسحاق هرتسوغ واستقبله، أيضا، قادة الحاخامات. هدفه هو أن المجتمعين سيديران أنفسهما بشكل مستقل ولن يتعاونا إلا في الأمور التي تقتضي الضرورة، مثل الشؤون الخارجية والأمن. يشبه جاكوبوفيتس وضع البلاد اليوم بحالة يقرر فيها طفل حريدي أن يعيش حياة غير دينية. يقول: "إذا كانت الأسرة ذكية، فإنها تخلق ترتيبا حيث (بالمعنى المجازي) يبقى الطفل داخل المنزل، ولكن يُسمح له بالقيام بما يشاء في غرفته". "لقد اقترب، إنه محبوب. هذا هو نوع الترتيب الذي يدور في خلدي. إذا وجدنا أنفسنا في حياتنا اليومية نتشاجر طوال الوقت، ففي بعض الأحيان تكون هناك حاجة للانفصال. لكن يجب الحفاظ على الأخوة، مثل غرفتين في منزل واحد ". يرى جاكوبوفيتس المنطق في الطريقة التي سارت بها الأمور حتى الآن، "مثل الحفاظ على الهوية اليهودية. "قوانين السبت،" نقاء الأسرة، "الزواج". هذه الأمور حفظها التشريع ونجحت. "غالبية يهود إسرائيل لا يمكنهم أن ينسوا أنهم يهود، أليس كذلك؟ الآن، مع نمو المعسكر الديني، وصلنا إلى وضع جديد. إذا نجحنا في طرح بديل محترم، فلن يكون التدخل ضروريا. سيتم تحديها من خلال وجود البديل ذاته. لن تكون هناك حاجة للإكراه بعد الآن."

يقول شموئيل جاكوبوفيتس : عندما يصبح مجتمع الحريديم مستقلا، سوف يتعلم كيفية إعالة نفسه.

نعم، حتى الآن لم يتم ذلك بوسائل لطيفة. ويضيف: "الوسائل المبهجة لا يمكن أن تفي بالحاجة لتقرير "من هو اليهودي"،في مسائل الزواج والطلاق. أنظروا، لا أستطيع أن أعرف ماذا سيحدث في المجتمع التعددي إذا تم قبول فكرتي. لكنني أفترض أن هذا المجتمع لن يتخلى عن العقيدة اليهودية ". وفقا لجاكوبوفيتس، لعب الحاخام إليعازر شاش (1899-2001)، وهو زعيم قديم للفرع غير الحسيدي لليهود الأرثوذكس المتطرفين دورا في اتجاهه نحو فكرة الفيدرالية، التي ستشمل مجتمعا دينيا مستقلا. "والدي، الذي كان الحاخام الأكبر لبريطانيا، التقى ذات مرة الحاخام شاش. أخبره أنه نتيجة لمعدل المواليد، فإن الجمهور المتدين في إسرائيل (في النهاية) سيصبح الأغلبية، وتساءل كيف سندير البلاد إذا لم نوفر لأطفالنا تعليما عاما ومهنيا. رد الحاخام شاخ أنه عندما شرع الصهاينة في طريقهم، لم يكن لديهم أيضا الأشخاص المناسبون لإدارة دولة، وانسجموا. عندما يحين الوقت، سنتطور نحن أيضا ". يقول جاكوبوفيتس إنه عندما يصبح مجتمع الحريديم مستقلا، فإن مشاركته في الشؤون العملية ستنمو، وسيكون قادرا على إعالة نفسه.

قدم جاكوبوفيتس خطته إلى الحاخام أهارون يهودا ليب شتاينمان، الذي كان حينها رئيس مجلس الحكماء التابع لحزب ديجل هاتوراه الذي رد، "هل يمكنك فعل أي شيء مع محكمة العدل العليا؟"

في السابق كان قد طرح الفكرة على الحاخام يوسف إلياشيف، الذي خلف شاش كزعيم لليهود غير الحسيديين "الليتوانيين" في إسرائيل. لم يستبعد أليشيف الفكرة، فقط أثار الشكوك حول "ضماناتنا لجميع الشعب اليهودي بأنهم سيحافظون على التوراة". في كل زياراتك لقادة الحريديم، ألم تصادف أبدا ردود فعل صادمة؟ "لا، على العكس. بعض الحاخامات يتفقون كثيرا مع هذه الفكرة. نشأ التناقض بشكل أساسي من مسألة ما إذا كان ذلك عمليا، وما إذا كنا سنكون قادرين على إعالة أنفسنا، وإذا أردنا تطوير مثل هذه المشاركة الواسعة في المجال العملي ". وفقا لجاكوبوفيتس " مجتمع الحريديم هو قصة نجاح مذهلة في حياة التوراة والمبادئ. إنها معجزة تماما كيف انتفض هذا الجمهور بعد الهولوكوست. من الناحية الكمية، من الممكن أنه لم يكن هناك أبدا جيل به الكثير من طلاب التوراة. لم يرغب هذا الجمهور في التطور في مسائل" تنظيم العالم" (الانخراط في مهن دنيوية منتجة)، لأنه لو كان قد تطور هناك لما تطور في مجال التوراة. كان السؤال ضروريا. هو ما إذا كان يجب أن يستمر على هذا النحو. يجب أن يتم الاندماج في العمل والتعليم ضمن إطار عمل مستقل."

تشير الخطط المختلفة إلى النموذج السويسري، وهو اتحاد فيدرالي من 26 كانتونا تحته أكثر من 2000 سلطة محلية، أي ما يقرب من 10 أضعاف العدد في إسرائيل. هناك ثلاث أقليات عرقية وأربع لغات رسمية وديمقراطية نابضة بالحياة. (يبلغ عدد سكان البلاد ما يقرب من 9 ملايين). ومع ذلك، فإن إسرائيل ليست سويسرا. وفقا لفيدراليين مخضرمين، فإن مثل هذه الخطوة ستحتاج أيضا إلى معالجة الصراع الإسرائيلي-الفلسطيني، وبعضهم يشك في تكييف النموذج السويسري مع الواقع المحلي.

تقول الدكتورة ليمور يهودا، الباحثة القانونية من الجامعة العبرية والمتخصصة في حقوق الإنسان الدولية، والتي تدرس أيضا عمليات السلام: "هناك تاريخ طويل في النظر إلى التقسيم كحل، لكنه في الواقع ليس حلاً". إنه يتأرجح من خطاب الكانتونات المعاصر، وتحذر من وهم الحل الذي يخلقه. وتقول: "الكانتونات هي أحد عناصر النظام السويسري، وإن كانت جوهرية. لكنها تمتلك أرصدة إضافية معينة ولها مزاياها وعيوبها." توضح يهودا أن النموذج السويسري يقوم على مفهوم مختلف تماما عن المفهوم الإسرائيلي للديمقراطية. إنها ديمقراطية تقوم على شراكة عميقة في الحكم. إنها ليست ديمقراطية الأغلبية للفائزين والخاسرين. الجميع جزء من الحكومة، ليس فقط في البرلمان ". في هذا النموذج، تشارك جميع المجموعات السكانية في صنع القرار، ولا يمكن لمجموعة واحدة أن تتغلب على أخرى. تتمتع المجموعات المختلفة بحق النقض، بغض النظر عن حجمها. وتضيف: "إذا تم تبني هذه المبادئ، فأنا أؤيدها". "سأقول أكثر من ذلك: إنه نظام أكثر ملاءمة لنا بكثير من المكان الذي ذهبنا إليه، وهو ديمقراطية أغلبية قاسية، وهو أيضا أكثر صحة للمجتمع".

تعتبر الترتيبات التي تسمح بالشراكة في الحكومة أداة أساسية لصنع السلام في المجتمعات الممزقة. وأشارت يهودا إلى أنهم أثبتوا وجودهم في اتفاقيات في البوسنة وأيرلندا الشمالية. وتضيف أنه "في حالات الصراع مثل الذي نعيشه، لا تعمل ديمقراطية الأغلبية، لأنك لا تملك الثقة الأساسية بأن الآخر سوف يبحث عنك". تقود يهودا مجموعة في معهد فان لير في القدس تبحث في موضوع "السلام اليهودي-الفلسطيني القائم على الشراكة"، وتنشط في منظمة الأرض للجميع، التي تروج لحل كونفدرالي للصراع. على عكس الفيدرالية، يتكون الاتحاد الكونفدرالي من دول ذات سيادة تحافظ على شراكة معينة بينها، مثل الشراكة بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتقول: "نقطة انطلاقتي هي أن الحل يجب أن يقوم على المساواة الجماعية، أي المساواة بين الجماعات، وعلى نوع من الشراكة". "ولكن فيما يتعلق بالفلسطينيين، فإن العلاقات الفيدرالية ستشكل تقدما، فيما يتعلق بالمجتمع الإسرائيلي، نحن عرضة لتوليد تراجع."

بالنسبة للآخرين، فإن فكرة الكانتونات منطقية. قبل عقد من الزمان، طرح أفراهام بورغ، الرئيس السابق للكنيست، أفكارًا كونفدرالية مماثلة لحل النزاع. لقد أضاف إليهم مؤخرا اقتراحا بشأن الكانتونات داخل إسرائيل، مما سيسمح لنا "بالانتقال من التوجه القائم على الدولة الذي يمحو الهويات داخل بوتقة الصهر، إلى مجتمع يضم جميع مكوناته."

يقول إيال وينتر إن الطريقة الوحيدة لتجنب الانهيار الاقتصادي في أعقاب التغيرات الديموغرافية التي تمر بها إسرائيل هي إعادة تعريف العلاقات بين العلمانيين والدينيين، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية.

كيف تجمع هذا اللغز معا؟ اتحاد فيدرالي داخلي وكونفدرالي خارجي. أفراهام بورغ : "هناك سؤال هنا عما سيأتي أولا. ليس لدي أدنى شك في أنه في اللحظة التي يأتي فيها الجزء الأول – سواء كانت القسمة الإسرائيلية- الفلسطينية مثل البيتزا الكاملة، أو مثل البيتزا بحجم عائلي مقسمة إلى شرائح داخل إسرائيل – سيكون لها تأثير على الجزء الثاني ". في اتحاد داخل إسرائيل، تقوم بفك الروابط بين القبائل، وفي اتحاد كونفدرالي إسرائيلي -فلسطيني، تجلب شيئًا مفصولًا إلى شرط الاتصال. إلى حد ما هناك صراع هنا. أعتقد أننا مرتبطون بالفلسطينيين أكثر بكثير مما نعتقد، وفي إسرائيل نحن مفككون أكثر بكثير مما تراه العين. وأعتقد أيضا أن التخلي عن مكان ما يزيد من حدة الأماكن الأخرى. وإذا قامت الحكومة في القدس بتفكيك مركزيتها المصطنعة، فستكون الكانتونات أكثر قدرة على العمل في مواجهة بعضها البعض."

في العام الماضي، أسس أفراهام بورغ والبروفيسور فيصل عزايزة، من كلية الرعاية الاجتماعية والعلوم الصحية في جامعة حيفا، حزب سياسي "جميع مواطنيها". ويشرح بورغ أن برنامجه مدني وغير مشغول بالهوية الوطنية"إنه يعكس نفس الموضوع -كن رجلا يهوديا في منزلك، وكوني امرأة درزية في مجتمعك-ولكن على المستوى المدني وفي الفضاء السياسي، نحن جميعا مواطنون متساوون." لم يناقش الحزب بعد مخططات الفيدرالية، لكن بورغ يعتقد أن رؤيته لن تكون بعيدة عن تلك المبادئ. تعتبر أفكار أفراهام بورغ أيضا بمثابة تذكير بأن التفكير الفيدرالي متشابك مع تحرك أوسع نحو إضعاف الدولة القومية.

قال عندما سئل عن رؤيته الشخصية للمستقبل: "ينظر الإسرائيليون إلى اليوتوبيا على أنها بعيدة المنال، لذلك أنا حذر". "ولكن إذا فكرت في مئات السنين من الإمبراطورية العثمانية، قبل أن يجلب الغرب القوى المدمرة " فكرة الدولة القومية"،كان هناك، بشكل فعال، مساحة واسعة مع حكومة مركزية وحوار ثابت بين المجموعات. أرى مساحة كبيرة، دولة أقل وتوجه أكثر نحو المجتمع، لأن معظم دولنا الموروثة عن الإمبراطورية العثمانية مصطنعة."

وبغض النظر عن بورغ، فهذه أيضا ساعة الطوباويين. قد لا يضع جلعاد تيرام نفسه في هذه الفئة، لكن النموذج الإبداعي الذي كان يعمل عليه خلال السنوات الثلاث الماضية في دراسته في بيتاح تكفا، يمكن اعتباره بالتأكيد خياليا. يتكون مفهوم "الاتحاد القطاعي" الخاص به من أربعة أنظمة حكومية لأربعة قطاعات، كل منها يتيح الاستقلال الذاتي في التعليم والاقتصاد والقانون والصحة ومجالات أخرى. ومع ذلك، على عكس الاتحاد الكلاسيكي، فإن كل مقيم هو مواطن في قطاع من اختياره، بغض النظر عن المكان الذي يقيمون فيه. يقول تيرام: "شخص ما يعيش في نفس المبنى مثلك، قد يصوت في قطاع مختلف". "التقسيم ليس جغرافيا". تيرام ليس الوحيد الذي يشعر بالزخم، ولا هو الوحيد الذي لا يخشى الابتكار. على مدى السنوات الخمس الماضية، دأبت حركة أناهنو (معا) على الدعوة إلى نموذج لمجتمعات الحكم الذاتي داخل إسرائيل والمصالحة مع الفلسطينيين. "نحن لا نستخدم مصطلح" فيدرالية "، لأننا لا نتحدث عن التقسيم إلى مناطق، ولكن عن الاستقلالية في مجالات الدين والثقافة والتعليم من أجل القيم، كما يقول يسرائيل بيكارش، الرئيس التنفيذي للحركة. "لا يُقصد بالاستقلالية أن تنفصل بل تتوحد". يعتمد النموذج الذي اقترحته أناهنو(معا) على إنشاء مجتمعات غير جغرافية تقدم خدمات لأعضائها في الأمور المتعلقة بالهوية فقط، مثل التحول إلى اليهودية، والزواج، والطلاق والكشروت. يقول أفيعاد شميلة، أحد مؤسسي أناهنو (معا) : "ستوحد الدولة ما تم الاتفاق عليه، وستتعامل المجتمعات مع ما لم يتم الاتفاق عليه". الحل المدني الذي اقترحته أناهنو هو جزء من حل لإسرائيل والضفة الغربية، تسميه الحركة "دولتين – مجتمعين ". بموجب هذه الخطة، ستضم كل دولة قومية أقلية من الدولة المجاورة. بعبارة أخرى، سيتمكن المستوطنون اليهود من العيش في فلسطين.

وينتمي أفيعاد شميلة، الذي يصف نفسه بأنه يميني، إلى قلب الحركة الصهيونية الدينية، ويعمل في مجال التعليم الديني ويعيش في مستوطنة إفرات بالضفة الغربية. ويوضح أن العملية التي خضع لها بدأت بفهم "أن هناك تناقضًا بين فكرة" إسرائيل الكبرى "وحقوق الإنسان". حل الحركة، كما يقول، يستبدل عنصر السيادة على أرض إسرائيل بالاستيطان والتقارب. ويشير يسرائيل بيكارش، وهو أيضا من سكان الضفة الغربية، وشميلة إلى أن الناس من اليمين واليسار يشاركون في حركتهم. إنهم ضد الاحتلال، لكنهم "يرون في مشروع الاستيطان كاحتمال للمصالحة". يعيش أكثر من ثلث أعضاء اناهنو في المستوطنات، لكن هناك أيضا أشخاص نشأوا في حركة شبابية هاشومير هاتزير اليسارية ومن الكيبوتسات، وكذلك الدروز، والتل أبيبيين من قلب اليسار الإسرائيلي.

على مدى السنوات القليلة الماضية، جاب الاثنان البلاد لعقد اجتماعات وجولات ومحاضرات بهدف صقل أفكارهم قبل توجيه نداء إلى عامة الناس. يقول يسرائيل بيكارش: "هناك زخم". "الاستعداد للاستماع إلى حلنا، في كل من اليمين واليسار، زاد بشكل ملحوظ منذ الانتخابات في نوفمبر 2022"

الدكتور أمير فاخوري، القائد المشارك مع ليمور يهودا، من مجموعة فكرية معهد فان لير، متشكك في فكرة الفيدرالية الإسرائيلية. "من المثير للاهتمام أن العرب (في إسرائيل) لم يطالبوا بالحكم الذاتي الإقليمي. لا يوجد مطلب اتحاد فيدرالي قادم من النخبة الفلسطينية في إسرائيل، لأن أي فكرة كهذه ستحول الفلسطينيين إلى قبيلة أخرى بين "القبائل الأربع" كما وصفها الرئيس السابق رؤوفين ريفلين: (العرب، واليهود الأرثوذكس المتطرفون، والوطنيون المتدينون والعلمانيون)، أقلية عرقية ضمن مجموع الأقليات العرقية. لا شيء يزعج النخبة الفلسطينية أكثر من ذلك – ولهذا السبب لم يعجبهم خطاب ريفلين "العشائر". الفلسطينيون لا ينظرون إلى أنفسهم على أنهم قبيلة، ولكن كأقلية قومية أو أمة شريكة. ولهذا السبب أشاروا إلى النموذج البلجيكي وليس السويسري."

يشير فاخوري إلى "الرؤية المستقبلية للعرب الفلسطينيين في إسرائيل"، وهي وثيقة نشرتها اللجنة الوطنية لرؤساء السلطات المحلية العربية في عام 2006. "كانت تلك هي المرة الأولى التي تحدد فيها النخبة الفلسطينية (في إسرائيل)ماذا تريد، ما تطلبه، وشبّهوا إسرائيل ببلجيكا: دولة ثنائية القومية متكافئة "، يقول فاخوري. ويوضح أن الاتحاد الفيدرالي يتعامل مع الاعتراف بالحقوق الثقافية، وهو مناسب لخريطة الأقليات العرقية. في دولة ثنائية القومية، ما يتم توزيعه ليس اعترافا بل قوة. تمتلك الدولة الشريكة بعض مقاليد الحكومة ولديها حق النقض (الفيتو) على قرارات معينة.

كيف يتفاعل ذلك مع ما هو موجود عبر الخط الأخضر (في المناطق)؟ فاخوري: كل هذا بشرط أن تكون هناك دولتان، أو على الأقل يمكن تخيلهما. إذا لم تكن هناك دولتان، يمكن إهمال كل هذه الأفكار. تتشكل السياسة الحزبية الفلسطينية بأكملها من خلال هذه الفكرة، وإذا تغيرت، فمن الضروري صياغة سياسة جديدة تماما ". كيف تعتقد أن الجمهور الفلسطيني سينتقل إلى فكرة اتحاد فيدرالي داخل الخط الأخضر؟ لدى الفلسطينيين تخوفين:

التخوف الأول، الذي تم إثباته تاريخيا، هو أن سياسة "الفصل" هي دائمًا "منفصلة وغير متكافئة." والهدف من الفدرالية هو، بعد كل شيء، مشهد ثقافي "منفصل ولكن متساو ".لكن الفلسطينيين تعلموا ذلك بالمنطق الإسرائيلي، إنها وصفة للإقصاء، ولهذا السبب لا يطالبون بالعزلة السياسية. أظهر استطلاع أجراه المعهد

الإسرائيلي للديمقراطية في عام 2019 أن 47 %من اليهود هنا يعتقدون أنه من الأفضل أن يعيش اليهود والعرب منفصلين عن بعضهم البعض، مقارنة بـ 17% فقط من العرب. ينظرون إلى الانفصال على أنه فخ.

التخوف الثاني هو الفخ الليبرالي. أين يتمتع الفلسطينيون بالفصل بينهم؟ في المحاكم الشرعية. وبالنسبة لليبراليين- فيما بينهم -، يُنظر إلى ذلك على أنه فخ وإكراه ديني واستقلالية تفرز عزل الجيتوات. لهذا السبب لا يوجد نهج فيدرالي فلسطيني، وفي تقديري لن ينضم أي زعيم فلسطيني إلى المطلب الفيدرالي في إسرائيل في المستقبل المنظور ". وعلى الرغم من تحفظاته، يشير فاخوري إلى أن الفكرة الفيدرالية ليست غائبة تماما عن الخطاب الفلسطيني في إسرائيل. في بداية التسعينيات، قدم سعيد زيداني، وهو اليوم أستاذ فخري للفلسفة السياسية من جامعة القدس في القدس، فكرة الحكم الذاتي الواسع للعرب في إسرائيل، بما في ذلك الأراضي المنفصلة والمؤسسات الحكومية وحتى قوة شرطة منفصلة، ضمن إطار فيدرالي إسرائيلي. ما يزال زيداني يدعم هذه الفكرة. يقول اليوم "لا مفر منه". على الرغم من أن الفلسطينيين في إسرائيل لا يستخدمون هذه المصطلحات، فإن الواقع يدفع في هذا الاتجاه.

يغطي الضباب الطريق الجبلي المؤدي إلى قرية ناتاف، في تلال يهودا، غرب القدس. إنه طقس أوروبي، ومن السهل تخيل العلم السويسري يرفرف في الأفق. البروفيسور إيهود ي. شابيرو، من معهد وايزمان للعلوم، والمسؤول عن الابتكارات المعترف بها دوليا في كل من علوم الكمبيوتر وعلم الأحياء، كان يتعامل في السنوات الأخيرة مع نماذج مبتكرة لبناء مجتمعات ديمقراطية رقمية. ولكن على الرغم من المفاهيم المتقدمة التي أخذها في الاعتبار، فقد وجد الحل المفضل لديه لتحدياتنا المحلية في نموذج عمره 700 عام. يقول: "الجميع يؤسسون أفكارهم على الديمقراطية الغربية، وبالتحديد فرنسا وإنجلترا والولايات المتحدة". "ولكن هناك هذه الغوريلا السويسرية غير المرئية في الخلفية – ديمقراطية منتصرة بأي مقياس موضوعي". يدعو شابيرو إلى الكانتونات على الطريقة السويسرية بحماس قد يكون كافيا لتعيينه قنصلًا فخريا من قبل ذلك البلد. في نهاية شهر آذار /مارس/ الماضي، قدم النموذج في مؤتمر عقده مركز روبنشتاين للتحديات الدستورية في جامعة رايشمان. كان موضوع المؤتمر "إسرائيلية مشتركة أم منقسمة؟ نماذج النظام لمستقبل المجتمع الإسرائيلي ". وقال إيهود ي. شابيرو في المؤتمر "في كل ديمقراطية في العالم كان هناك تراجع في قوة المواطنين بالنسبة للحكومة والعاصمة المرتبطة بها." "سويسرا هي الديمقراطية الوحيدة في العالم التي لديها القدرة على منع ذلك".

كيف شاركت في هذا الموضوع؟ إيهود ي. شابيرو : في رأيي، جذور المشكلة تكمن في الاحتلال والفصل العنصري. هذه هي نقطة انطلاقي – وليس الصعوبات الداخلية داخل إسرائيل. أنا ناشط جدا في التظاهرات ضد الإصلاح القضائي، وكمواطن معني، أحاول أن أفكر في المضمون الإيجابي، ما هو البديل؟ يقول الكثير من الناس أنه لا يمكن العودة إلى الوضع قبل الإصلاح القضائي، وأن الحل هو الدستور. ما الذي يعتقدون بالضبط أنه سيحدث مع المستوطنين؟ سينطبق الدستور عليهم ولكن ليس على جيرانهم الفلسطينيين؟ هناك معضلة منطقية هنا ". يؤكد شابيرو أن الأشخاص المشاركين في الاحتجاجات الشعبية الذين يتصورون الكانتونات يميلون أيضا إلى طمس المشكلة الفلسطينية. "توجهي مختلف"، يشرح. هناك المشكلة الحالية التي تقدم الكانتونات حلاً لها، وهناك قمع الاحتلال. أقول، دعونا نحل كل شيء معا. في الرياضيات، عندما يكون لديك مشكلة صعبة لا يستطيع أحد حلها، يتم تحديد مشكلة أكثر صعوبة، فأنت تثبت نظرية أكثر عمومية، ثم تستنبط منها. دعونا لا نقدم حلا للاحتجاج وننسى الاحتلال. أعتقد أن الكانتونات التي تشمل قطاع غزة والضفة الغربية وكانتون المستوطنين وكانتون تل أبيب وكانتون بني براك (حريدي) ستعالج مسائل الفصل العنصري والاحتلال ومسألة تقاسم العبء داخل الخط الأخضر."

يمكن وضع رؤية شابيرو بين دعاة الفيدرالية داخل إسرائيل، وأولئك الذين يفضلون كونفدرالية إسرائيلية فلسطينية، على طول السلسلة التي ربما تكون الأكثر صعوبة في القبول: خطة الفيدرالية الواحدة الموحدة بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط، حيث تعيش الكانتونات اليهودية والكانتونات الفلسطينية جنبًا إلى جنب في إطار الدولة الواحدة.

د. شارون جوردون، مؤرخة النمسا وألمانيا، هي إحدى قادة المنتدى الفيدرالي، الذي هو في حد ذاته اتحاد لمثل هذه المبادرات الفيدرالية. القاسم المشترك بينهم جميعا هو التوجه نحو دولة واحدة يمكن لجميع مواطنيها العيش أينما يريدون. تقول جوردون: "نهجنا هو أن حالة الصراع جزء من الحياة، والهدف هو تحويلها إلى شيء إيجابي، وفي بعض الأحيان منتج"، مضيفة:"كما تعلمون، ينبع معظم الإبداع البشري من التنافر". يشمل المنتدى مبادرات متنوعة. من ناحية، تشمل الخطة، المسماة "أرض أرض"Eretz-Ard" "، التي وضعها الناشط المقدسي رافي جيسيل، والتي تقوم على التكافؤ في عدد الكانتونات اليهودية والفلسطينية. في الوقت نفسه، يحتوي أيضا على مفاهيم مثل تلك الخاصة بالحركة الفيدرالية التي تكرس الطابع اليهودي للدولة، وتؤكد أنها ستستمر في كونها دولة إسرائيل، حتى مع احتوائها على كانتونات فلسطينية. بعد فترة طويلة من التحضير، أصبح المنتدى الآن جاهزا للجمهور، على سبيل المثال مع بودكاست حول الفيدرالية، ويعتقد أن الزخم موجود الآن للفكرة لجذب أتباع.

تقول جوردون: "لقد بدأت هذه الكلمات تنتشر بين العامة، وهذا يبعث على السرور". "الباب بدأ ينفتح".تستمد غوردون الإلهام من مجالها البحثي الخاص: الإمبراطورية النمساوية المجرية. وتقول: "بعد الحرب العالمية الأولى، كان النموذج هو تقرير المصير، ونعرف إلى أين أدى ذلك". "بالمناسبة، الشخص الذي دافع عن فكرة" الولايات المتحدة للنمسا الكبرى "لم يكن سوى الأرشيدوق فرانز فرديناند، الذي كان اغتياله في سراييفو بداية الحرب."

هل تشعرين بالحنين إلى الفترة التي سبقت ذلك؟

تقول جوردون: "نحن نعرف الرواية التي تلقيناها في المدرسة، والتي بموجبها الدليل على أن الإمبراطورية لم تنجح،هو أنها انقسمت إلى دول قومية. لكن العديد من المؤرخين اليوم يقولون، إنه ليس من المؤكد على الإطلاق أنه كان يمكن أن تتفكك لو لم تندلع الحرب العالمية. ربما تطورت في اتجاه مختلف. تطورت المساواة بين الأمم تدريجيا في الإمبراطورية عبر التشريع والسياسة. كان شعار الإمبراطورية النمساوية المجرية هو "الوحدة في التنوع". ومن غير المستغرب أن يكون الأرشيدوق النمساوي أوتو فون هابسبورغ من أوائل المتصورين للاتحاد الأوروبي. هذه هي الروح التي لا ينبغي الاستخفاف بها. لذا، نعم، لدي توق إلى وجهات نظر يمكن أن تقبل التنوع ضمن الوحدة، وأعتقد أن هناك مكانًا لذلك. إنه ليس تراجعا، إنه بناء شيء جديد على أساس شيء جيد من الأوقات السابقة."

* * *

إسرائيل اليوم: من السهم الأسود إلى الدرع والسهم، حلقة لا نهاية لها

بقلم أيال زيسر

ترجمة: مركز الناطور للدراسات والابحاث

في شباط 1955 قبل 68 سنة، خرج الجيش الإسرائيلي إلى حملة "رمح أسود" في غزة، عملية الرد الكبرى، التي نفذها منذ "حرب الاستقلال". جاءت العملية رداً على عمليات نفذها الفدائيون، المتسللون من القطاع إلى أراضي إسرائيل، والذين عملوا بتشجيع ورعاية المصريين الذين حكموا في حينه قطاع غزة.

تكللت العملية بالنجاح. هوجمت الأهداف وأُصيبت، وقُتل عشرات الجنود المصريين، وان كان بثمن مقتل ثمانية جنود إسرائيليين. لكن الحملة لم تمنع استمرار أعمال التسلل إلى أراضي إسرائيل، بل أدت إلى التدهور والتصعيد على طول الحدود. في نهاية الأمر ثمة خط مباشر يربط بين حملة "رمح اسود" وبين حرب

السويس في تشرين الأول 1956، التي خرجت إليها إسرائيل كي تضع حدا لتسللات المخربين إلى أراضيها. بعد الحرب فقط ساد هدوء مطلق في الحدود الجنوبية، استمر 11 سنة إلى أن نشبت حرب "الأيام الستة."

ثمة خط مباشر يربط أيضا بين حملة "رمح اسود" وحملة "درع ورمح" التي خرج إليها الجيش الإسرائيلي، الأسبوع الماضي، ضد "الجهاد الإسلامي" في غزة، وهما حملتان ناجحتان تجسدان القدرة العملياتية والاستخبارية لإسرائيل، في حينه واليوم.

السؤال هو هل اليوم أيضا، مثلما في الخمسينيات، ستضطر إسرائيل في نهاية الأمر أن تخرج إلى معركة شاملة، بل ربما السيطرة على القطاع؟ في السنوات الأخيرة، يكاد الجيش الإسرائيلي يخرج في كل سنة إلى حملة في غزة ضد "الجهاد الإسلامي"، يصفي بعضا من قياداتها ويضرب أهدافا نوعية للمنظمة، وذلك فقط كي يكتشف ان من صفوا نهض لهم خلفاء ومواصلون في طريق "الجهاد الإسلامي". نهاية كل حملة، إذاً، هي نقطة البداية للعد التنازلي نحو الحملة التالية.

هكذا في حملة "بزوغ الفجر" في آب 2022، والتي صفي فيها قادة الكتائب الشمالية والجنوبية في "الجهاد" في القطاع؛ هكذا في حملة "حارس الأسوار" في أيار 2021، والتي قاتل فيها الجيش الإسرائيلي ضد "حماس" و"الجهاد الإسلامي" وصفى بعضا من قياداتهما؛ هكذا في حملة "الحزام الأسود" في تشرين الثاني 2019، والتي صفي فيها قائد الذراع العسكري لـ"الجهاد الإسلامي" في شمال القطاع، والقائمة طويلة – "حديقة مغلقة" في العام 2019، "الجرف الصامد" في العام 2014، "عمود السحاب" و"صدى متكرر" في العام 2012، وغيرها.

رغم القائمة التي لا تنتهي، هناك معنى ومنطق في هذه الحملات، إذ إنها تعزز الردع الإسرائيلي حيال منظمات "الإرهاب"، وتمنع عمليات لو لم تفعل ذلك، كانت ستخرج إلى حيز التنفيذ. لكنها لا تعالج معالجة جذرية مشكلة "الإرهاب" من غزة.

في الخمسينيات لم تكن بلدات غلاف غزة بلدات "محيط" بل بلدات "جبهة"، وفي العمليات "الإرهابية" ضدها رأت الحكومة والجمهور الغفير نوعا من التهديد الاستراتيجي الذي ما كان يمكن المرور عليه مرور الكرام. أما اليوم فالوضع مختلف، ويخيل أننا اعتدنا، بل سلمنا بعدم الهدوء العضال على طول الحدود في الجنوب.

رد "الجهاد" على العملية – وللدقة، حقيقة انه لم يسارع إلى أن يرد "رد فعل شرطي"، يدل على أنه تعلم شيئا ما من "حزب الله". التنظيم الشيعي هو الآخر لا يسارع إلى الرد، بل يوضح بأنه سيرد في الزمان والمكان اللذين

يراهما مناسبين، يخطط بعناية خطواته، وفي هذه الأثناء تدخل إسرائيل في حالة من الشلل، التوتر، والقلق. وفي النهاية يأتي الرد ويغلق الحساب.

ولعله في واقع الأمر لبننة الوضع في الجنوب هو ما تحتاجه إسرائيل، وضع يكون فيه العدو مردوعاً، ويحرص على الحفاظ على الهدوء على طول الحدود، حتى وان لم يكن هذا هدوءاً تاما مئة في المئة. لكن إسرائيل تمنح، اليوم، حصانة لـ"حماس"، ولا تطالبها بلجم "الجهاد" ومنعها من العمليات. في مثل هذا الوضع ليس لـ"حماس" أي سبب يدعوها لتصطدم بـ"الجهاد"، وهي تسمح لخصمها، العدو الإسرائيلي والخصم السياسي الداخلي، "الجهاد الإسلامي"، ان يتصارعا الواحد ضد الآخر.

بعد عقدين من الحملات في غزة، ينبغي الاعتراف ان إسرائيل لا يوجد لها بعد جواب على تحدي غزة. لعل هناك حاجة بالتفكير من خارج الصندوق، مثلما تصرف بن غوريون ودايان في حملة "رمح أسود" وفي حرب السويس قبل نحو 70 سنة.

* * *

معاريف: الجولة التالية في غزة تقترب بسرعة

بقلم تل ليف رام

بعد إطلاق الصواريخ يوم (الأحد)، تجلت تعقيدات قطاع غزة بشكل جيد. المحاولة الإسرائيلية لتحديد المواقف المرتبة منطقيًا، والتي يتم فيها تحديد المسؤولية أثناء التصعيد الكبير عن حركة حماس ذات السيادة وعنوان الرد، للمرة الثالثة في السنوات الأخيرة، هو الجهاد الإسلامي الذي لا يتحمل أي مسؤولية تجاه السكان في غزة، تم تحديها بالفعل الليلة الماضية، في غضون أقل من يوم من انتهاء العملية. إلى جانب النجاحات التكتيكية في العملية الأخيرة، فإن حقيقة أنه في العامين الماضيين كانت المسافة بين الجولات أقصر، تُلزم إسرائيل بفحص شامل فيما إذا كان رفع المسؤولية عن حماس لا يحقق النتيجة المعاكسة تمامًا، وتقرب إسرائيل أكثر من ذلك. عملية واسعة النطاق في قطاع غزة.

مقارنة بالعمليتين السابقتين منذ عام 2019، حيث اختارت إسرائيل أيضًا تحديد الحملة ضد الجهاد الإسلامي فقط ومساعدة حماس على البقاء على السياج وعدم الانضمام إلى الحملة، هذه المرة كانت القيادة العامة أكثر تواضعًا وحذرًا في المبالغة في تقدير المدة الطويلة، فترة هدوء متوقعة على ما يبدو بعد العملية، ربما يكون صاروخ الأمس هو أول علامة على ذلك. وفي العمليات السابقة، كانت اللهجة مختلفة وكان

الافتراض أن احتمالية فترة طويلة من الصمت كانت أعلى بكثير مما حدث بالفعل. هذه المرة كانت التصريحات أكثر اعتدالاً وتواضعًا، رغم أنه من وجهة نظر تكتيكية عملياتية يبدو أن إنجازات العملية الأخيرة – إحباط كبار السن، وإنكار إنجازات العدو وتعطيل أكثر فاعلية لقذائف الهاون ونطاق إطلاق الصواريخ مقارنة بأيام القتال – أفضل من العمليتين السابقتين اللتين تم تسويقهما من قبل الجيش على أنهما ناجحتان.

من المتوقع أن تكون المواجهات العسكرية مع حماس وحزب الله أكثر تعقيدًا. إن نقاط الضعف ودرجة اختراق المخابرات وأساليب العمل القديمة للجهاد الإسلامي تجعله عدواً يسهل عليه الاستفادة من الإنجازات العملياتية ضده .

خلاصة القول، يثبت الجهاد الإسلامي مرارًا وتكرارًا أنه ليس قادرًا حقًا على شن حرب مستقلة ضد إسرائيل والحفاظ عليها لفترة طويلة. من المهم التوضيح أن هذه الكلمات لا تهدف إلى التقليل من شأن إنجازات جيش الدفاع الإسرائيلي في ضرب منظمة إرهابية قادرة على إطلاق النار على مسافات تزيد عن 100 كيلومتر وبعدة صواريخ تصل إلى عدة آلاف. كمستوى ذكاء مثير للإعجاب للشين بيت والجودة العالية لتنفيذ سلاح الجو. لكن بعيدًا عن القضايا التكتيكية، فإن مسألة التفرقة التي تريدها إسرائيل بين مسؤولية حماس والجهاد الإسلامي في غزة هي مسألة أساسية للغاية، وهذا خيار يتم اتخاذه للمرة الثالثة خلال أربع سنوات فقط. يثير نفس المفهوم وطريقة التشغيل، والذي له أيضًا إنجازات تشغيلية، أسئلة استراتيجية بشأن المعنى الذي تم إنشاؤه على الأرض .

حتى في نهاية هذه الجولة، يقول الجيش إنهم حققوا الغرض من التعريف السياسي الذي تم وضعه لهم – توجيه ضربة من شأنها إلحاق الضرر بالقدرة العملياتية للتنظيم وإضعافها، دون إدخال حماس في دائرة قتال. لقد وقف الجيش الإسرائيلي بشكل جيد، حسب هذه التعريفات، لكن في الصورة الأوسع يبدو أن حركة الجهاد الإسلامي، التي لا تتحمل أي مسؤولية تجاه سكان قطاع غزة وتمثل بوضوح مصالح إيران في شرك إسرائيل في الوحل في غزة، تنجح. مرارا وتكرارا في جر اسرائيل الى مواجهة عسكرية واختصار المدة من جولة الى جولة. علاوة على ذلك، فإن إسرائيل، التي سعت لسنوات عديدة إلى خلق تمايز بين قطاع غزة والضفة الغربية، تجد نفسها تقاتل في غزة بسبب الحرم القدسي، أو بسبب عملية أسفرت عن سقوط العديد من الضحايا في جنين أو بسبب أسير أمني من جيش الاحتلال الإسرائيلي. الجهاد الإسلامي الذي مات

في السجن إثر إضراب عن الطعام، وأحياناً يكون هناك سبب آخر، وفي ظل هذه الظروف ورغم النجاحات العملياتية، فإن التصعيد التالي قد يأتي قريباً جداً.

* * *

إسرائيل اليوم: لا توجد استراتيجية، الجولة القادمة ستأتي قريبا

بقلم الجنرال احتياط تامير هايمان

حملة "درع ورمح" هي نجاح مبهر من ناحية عسكرية – تكتيكية؛ فـ "الجهاد الإسلامي" تضرر بشدة وتم تصفية قياداته العسكرية وأصيبت مخزون دخيره، وإسرائيل لم تدفع أي ثمن سياسي مقابل وقف النار. بدأت الحملة بضربة دقيقة وبإحباط مركز ثلاثي، في ظل قرار بعدم العمل بشكل فوري حين يكون الدم يغلي، بل بشكل أكثر إيلاماً لاحقاً، تبعاً لمعلومات استخبارية دقيقة. وهي مبهرة أكثر من ناحية استخبارية وعملياتية من حيث القدرة على ضرب ثلاثة مسؤولين آخرين لـ"الجهاد" في ظل المعركة رغم حذر قادته.

بلا أدنى شك، هي مهنية مبهرة للجيش الإسرائيلي، ولـ"الشاباك" و"أمان". إضافة إلى ذلك، عرضت إسرائيل صموداً أيضاً من ناحية دفاعية، كما عرضت الجبهة الإسرائيلية الداخلية وحدة صف مبهرة في أثناء أيام المعركة. ولا شك أنه كان نجاحاً عسكرياً أمام الأهداف الضيقة جدا التي حددها جهاز الأمن. النار توقفت، والهدوء عاد مؤقتاً. صورة "الجهاد الإسلامي" بين عموم منظمات المقاومة وإن ارتفعت، مثلما يرتفع سهم كل من يعمل ضد إسرائيل، ورغم نجاحه في تشويش حياة الإسرائيليين، لكن هذه "الإنجازات" متوازنة مقابل الضربات التي تلقاها.

ومع ذلك، لا ينبغي الوقوع في الأوهام. دولة إسرائيل تتصرف منذ سنوات طويلة بدون استراتيجية ورؤية واضحتين في كل ما يتعلق بالساحة الفلسطينية، خصوصاً في ضوء التحديات المعروفة التي تنتظر في الأفق. ويجب إعلام الجمهور بأن الجولة المحدودة التي انتهت لتوها ليست الأخيرة. مشكلة غزة لم تحل، حماس تواصل التعاظم، وقد نضطر معها للمواجهة لاحقاً، لأن الهدوء الذي تحقق سيبقى مؤقتاً. تصدت إسرائيل في هذه الحملة للتنظيم الإرهابي الأضعف بين جبهة المقاومة، وحماس لم تتضرر من الجلوس على الجدار، بل إن قوتها تعززت بفضل ذلك. وكل هذه العمليات لم تغير شيئاً.

إسرائيل تعمل بدون خطة عليا للساحة الفلسطينية حين تمتنع عن اتخاذ قرار يوضح وجهتها. وليس أمامها إلا إمكانية واحدة، وهي أن تقرر بأن إرادتها هو الانفصال عن السلطة الفلسطينية. في هذه الحالة، تعدّ

السلطة الفلسطينية و"فتح"، رغم مساوئهما الكثيرة، أفضل بعشرات المرات من حماس (منظمة لا احتمال معها لمسيرة سياسية). بالمقابل، ثمة إمكانية أخرى، ويخيل أحياناً أن أصحاب القرار في إسرائيل أقرب إليها، وهي: اقعد ولا تفعل شيئاً. في هذه الحالة يدور الحديث عن ترقب لتفكك تام للسلطة الفلسطينية (التي ظهر ضعفها في الحملة الحالية لانعدام صلتها بالأمر) والاعتراف بحكم الأمر الواقع بحماس كصاحبة السيادة في غزة. إن الأخذ بالخيار الثاني يجر معه إحساساً مريراً لأجزاء واسعة في الجمهور الإسرائيلي بعد كل جولة في القطاع، إذا كانت حماس شريكاً فضررها محدود ورغبة حفظها كعنوان واضحة.

إن القرار بعدم إدخال حماس إلى جولة القتال الأخيرة كان سليماً سواء على المستوى التكتيكي أم الاستراتيجي؛ أما على المستوى التكتيكي فقد حققت إسرائيل ضربة البدء ضد "الجهاد الإسلامي" وهكذا حققت هدفها. أما إدخال حماس إلى المعركة فكان سيطيلها عبثاً وبدون الفائدة. أما المستوى الاستراتيجي، فإنه إذا كانت رغبة إسرائيل في تغيير الوضع في الساحة الفلسطينية من أساسه، فيجب التخطيط لحملة أخرى مع غاية لإلحاق الخزي، وعدم توسيع حملة محدودة في إطار المعركة بسبب الانجرار وراء إنجازات أو إخفاقات تكتيكية. ومن شأن هذا أن يؤدي إلى دوامة خطيرة ستخرج عن السيطرة.

من المتوقع للتوتر أن يرافقنا أيضاً في الأيام القريبة القادمة وبقوة أكبر يوم الخميس، "يوم القدس". وثمة أنباء طيبة، وهي أن الحملة نفست طاقة في الطرف الآخر، ولا يبدو أن هناك نية بدمار إضافي وبتصفيات مركزة أخرى. من جهة أخرى، يدخل "يوم القدس" إلى الساحة أحد المفجرات الخطيرة في الشرق الأوسط – الرواية الفلسطينية الدينية، والقدس، والحرم وخيار توحيد الساحات برعايته. مسؤولية أصحاب القرار في إسرائيل هي التصرف بعقل وحساسية زائدة حول هذا اليوم. يجب منع الاستفزازات في الأماكن المطروحة، والامتناع قد الإمكان عن صور إشكالية تخرج من الحرم، وتعزيز القوة الشرطية وتنسيق الأحداث مع الأوقاف الأردنية. ليس لأنه لا يمكننا التصدي لتصعيد متجدد ولأحداث متعددة الساحات، بل لأنه لا مصلحة لنا في ذلك. والأهم أن على إسرائيل تبنى المبادرة والفاعلية من المستوى العسكري – التكتيكي إلى المستوى السياسية – الاستراتيجي، وإملاء مصيرها بنفسها، بقوة وبثقة بالنفس وليس انطلاقاً من المراوحة في المكان والانجرار وراء أحداث تقع بالصدفة.

* * *

هآرتس: قانون للتحالف يهدف إلى حرمان مؤسسات تعليمية في القدس الشرقية من التمويل

بقلم نير حسون ونوعا شبيغل

اللجنة الوزارية للتشريع كان يجب أن تناقش، الأحد، مشروع قانون لأعضاء كنيست من الائتلاف يهدف إلى منع ميزانيات عن مدارس تعلم المنهاج الفلسطيني. قبل انعقاد اللجنة صباح أمس، تقرر تأجيل مناقشة مشروع القرار مدة أسبوعين. إذا صادقت عليه الكنيست نهائياً، فإن هذا القانون سينهي تمويل معظم مؤسسات التعليم في شرقي القدس. وحسب تفسيرات القرار، يتضمن منهاج وزارة التعليم الفلسطينية "تحريضاً على الإرهاب"، هذا رغم أن الكتب التعليمية خاضعة للرقابة من قبل بلدية القدس التي تقوم بطباعتها من جديد وتوزعها على المدارس.

في تفسيرات مشروع القرار، الذي يُعتبر رئيس لجنة الدستور في الكنيست عضو الكنيست، سمحا روتمان، أحد المبادرين إليه، قيل إن "الولد الذي نفذ العملية في سلوان تعلم في مدرسة يعلمون فيها المنهاج الفلسطيني". وكتب في مشروع القانون أيضاً بأن المدرسة كانت خاضعة للرقابة، ولكن الكتب التعليمية التي تحتوي على التحريض تم إخفاؤها عن عيون المراقبين.

في السنوات الأخيرة، انتقل المزيد من الطلاب في جهاز التعليم العربي في القدس لتعلم المنهاج الإسرائيلي بسبب الرغبة في الاندماج في الحياة الأكاديمية وسوق العمل الإسرائيلي. ورغم هذه العملية، فإن نحو 85 في المئة من الطلاب يتعلمون المنهاج الفلسطيني ويتقدمون لامتحان الثانوية العامة الفلسطيني. وحوالي نصفهم يتعلمون في مدارس حكومية تابعة لبلدية القدس بتمويل كامل من وزارة التعليم، والباقون يتعلمون في مدارس خاصة أو في مدارس معروف أنها غير رسمية، تديرها جمعيات وتمول جزئياً.

مصدر رفيع في البلدية هاجم مشروع القانون بذريعة أنه يخرب جهود وزارة التعليم والبلدية لتشجيع إدخال المنهاج الإسرائيلي إلى منظومة التعليم في شرقي القدس، ومن ثم يزيد حدة المشكلة التي يتفاخر بحلها. وأضاف أن "بلدية القدس تنشغل في منع التحريض بجهاز التعليم في شرقي القدس بشكل يومي ومكثف، من رئيس البلدية حتى آخر موظفي التعليم.

ثمة انتقاد مشابه أسمعه الدكتور دافيد كورن، مدير معهد القدس لأبحاث السياسات، الذي أدار سابقاً خطة خمسية للحكومة في مجال التعليم في شرقي القدس. حسب قوله، يسعى مشروع القانون لتقويض الهدف العلني – بدلاً من القضاء على التحريض، يجذر منظومة التعليم الفلسطينية التي هي غير خاضعة

لأجهزة الرقابة في بلدية القدس. "بدون ميزانية، سينتقلون إلى تعليم معروف أنه غير حكومي أو إلى مؤسسة خاصة"، أوضح كورن.

وانتقدت جمعية "عير عاميم" بشدة مشروع القانون: "المنهاج الفلسطيني منهاج تعليمي محترم، وتُقبل امتحاناته في معظم المؤسسات الأكاديمية في أرجاء العالم. يجب وقف اليمين المتطرف الذي يريد إشعال القدس، والاصطدام مع سكانها وخلق عنف، وأن يقوم بالتحريض بنفسه. يجب منعه من الترويج لذلك، بل ومنع محاولته حرف الانتباه عن أفعاله التخريبية داخل إسرائيل". كورن وجهات أخرى في جهاز التعليم في المدينة، يريدون القيام بمبادرة لصياغة منهاج تعليمي جديد يكون مناسباً لطلاب شرقي القدس، بالأساس في مواضيع المدنيات والتاريخ، التي تحدث فيها توترات بين مضمون التعليم وواقع حياة الطلاب. "المعلمون يسألون وبحق كيف يمكن تعليم منهاج "البغروت" لتكون مواطناً في إسرائيل لطلاب غير مواطنين"، قال كورن. "هناك تحريض في نصوص وزارة التعليم الفلسطينية. ولكن إذا علقت كل الآمال على الرقابة فلن تحقق إلا إنجازات محدودة. الحل الحقيقي هو تمكين المزيد من الطلاب من دراسة المنهاج الإسرائيلي، ولذا يجب خلق حوار مع الزعماء المدنيين في شرقي القدس، والزعماء الأبرز هم مديرو المدارس."

المبادر إلى تقديم مشروع القانون هو عضو الكنيست إيهود طال (الصهيونية الدينية). قال: "الكتب التعليمية تشمل تمجيد المخربين والتشجع على الإرهاب. نحن نشجع بلدية القدس ووزير التعليم على مواصلة إتاحة منهاج التعليم الإسرائيلي للسكان العرب في القدس"، رد على سؤال "هآرتس" الذي أرسله في بيان مشترك مع حاييم سلبرشتاين، رئيس جمعية "إذا نسيتك"، التي -حسب تعريفها- تعمل على "إعلاء شأن القدس كعاصمة لدولة إسرائيل وكعاصمة للشعب اليهودي على مر أجياله."

* * *

هآرتس: من بقوا رسالة مناهضة للنكبة

بقلم ديمتري شومسكي

في يوم النكبة الـ 75 الذي تحييه الأمم المتحدة في هذه السنة للمرة الأولى، الدافع الرئيسي له هو الكتابة عن اللاجئين الفلسطينيين. نحو 700 ألف شخص مهجر، الذين طردوا بالقوة وغادروا بلادهم بسبب رعب الحرب على أمل العودة إليها بعد انتهاء المعارك، رفضت الدولة اليهودية الفتية ذلك بشكل إجرامي ومخجل، بل وسيطرت على ممتلكاتهم عن طريق إعطاء خاتم رسمي قانوني للسلب في وضح النهار على شكل "قانون أملاك الغائبين".

هذا القانون صادر نحو 4 ملايين دونم من الأراضي العربية وممتلكات مختلفة بقيمة 4 ملايين ليرة إسرائيلية (مبلغ لا بأس به) وحسابات بنكية بقيمة بضعة ملايين من الليرات. ولا يقل عن ذلك أهمية، التحدث الآن عن الـ 160 ألف فلسطيني الذين بقوا في إسرائيل، الذين أصبحوا لاجئين في وطنهم أو الذين تمكنوا من الحفاظ على بيوتهم وممتلكاتهم. جزء صغير من الشعب الفلسطيني قرر البقاء والالتصاق ببلاده رغم الخوف من المجهول الذي يحوي في طياته مستقبلاً بائساً لحياة تحت حكم أجنبي، الذي طرد الشعب الفلسطيني من وطنه. نواة صغيرة ولكنها صلبة، نمت من داخلها أقلية قومية فخورة وديناميكية – الأقلية القومية العربية الفلسطينية التي تشكل الآن 20 في المئة من مواطني إسرائيل.

من المهم والحيوي التحدث في يوم النكبة عن الفلسطينيين الذين تمكنوا من اجتيازها واستمروا في البقاء في جزء من وطنهم الذي أقيمت فيه دولة إسرائيل، لأنهم هم وأحفادهم العرب مواطنو إسرائيل وأحفادهم، يمثلون الآن بوجودهم رسالة قوية، وطنية ودولية، يمكن تسميتها "رسالة ضد النكبة". هذه الرسالة تقوض بثلاثة مفاهيم المنطق التصفوي للدمار القومي الفلسطيني وفقدان الأمل بحياة مشتركة لليهود الإسرائيليين والعرب الفلسطينيين، الذي يكمن في النكبة، سواء كحدث تاريخي أو كرمز فكري.

أولاً، وكما تبين حتى الآن في اختبار الوقت، فإن أحفاد الفلسطينيين الذين بقوا، المعروفين في الخطاب الانتقادي عن إسرائيل – فلسطين كـ "عرب 1948"، هم جزء من الشعب الفلسطيني المتجذر في وطنه. وخلافاً عن أحفاد اللاجئين الفلسطينيين الذين يحظر دخولهم إلى كل أجزاء المنطقة بين البحر والنهر، التي تعتبر في نظر الشعب الفلسطيني فلسطين التاريخية، وخلافاً عن عرب 1967 الذين مصيرهم خاضع لفظاظة قلب المحتل الإسرائيلي، فإن حق بقاء الفلسطينيين الإسرائيليين في جزء من فلسطين التاريخية التي تعود لدولة إسرائيل، مؤمّن وثابت بصورة نسبية، بحكم المواطنة الإسرائيلية. ولأن إسرائيل (على الأقل حتى كتابة هذه السطور) دولة قانون مع خصائص ديمقراطية، فإن سحب المواطنة وطرد العرب الفلسطينيين الإسرائيليين (وهو حلم الكهانيين وأمثالهم) لا يعتبر خياراً مشروعاً. مهما كان غريباً سماع ذلك، فإن مواطنة الدولة المسؤولة عن الكارثة الوطنية للشعب الفلسطيني كانت الوسيلة الأهم للحفاظ على الارتباط الجماعي لجزء من أبناء هذا الشعب بوطنه.

ثانياً، بكونهم ينتمون للأمة العربية، من بين باقي مكونات هويتهم، فإن مواطني إسرائيل الفلسطينيين يشكلون بالنسبة للمجتمع اليهودي نوعاً من النافذة والجسر للفضاء الثقافي العربي المحيط بهم، الذي من شأنهم أن يخدموه في المستقبل. هنا من الجدير به تذكر عدة درر عنصرية وتافهة في جوهرها من أولئك الإسرائيليين الذين يتباكون على عدم إكمال جريمة النكبة. "أنتم هنا لأن بن غوريون لم ينه العمل"، قال بتسلئيل سموتريتش لأعضاء الكنيست العرب قبل سنة ونصف، وهو يردد صدى الآمال الحقيرة لبني موريس في مقابلة مع لاري شبيط قبل نحو عقدين ("عدم استكمال التهجير من قبل بن غوريون، كان خطأ"). ويمكن تخيل

كيف ستكون إسرائيل لو أن بن غوريون "أنهى العمل"، معزولة ومنفصلة أكثر مما هي الآن عن الفضاء الذي يتحدث العربية والذي تعيش في داخله. نبتة غريبة على مر الأجيال. هذا هو الوضع الذي حذر منه في بداية عهد الصهيونية عدد من الصهاينة المثقفين بالثقافة العربية، مثل شمعون موئيل، ونسيم ملول، وحتى بن غوريون الشاب (على سبيل المثال في مقاله "مسألة الشرق"، 1914)، الذي أمل في حينه أن تتمكن الصهيونية من التخلي عن الغرابة الأوروبية وتتحول إلى إحدى حركات التحرر الوطني المحلية في الشرق.

ثالثاً، إذا كان للإسرائيلية مستقبل ثقافي قابل للحياة في الشرق الأوسط، فإن المواطنين العرب الفلسطينيين في إسرائيل يمثلونها الآن من ناحية اللغة والثقافة بالصورة الأفضل. العفو: من المستبعد أن تتحول دولة إسرائيل يوماً ما إلى واحدة من سكان البيت الحقيقيين في منطقة وجودها، بدون أن يعرف مواطنوها اليهود لغة المنطقة. أي أنه من أجل نجاح دولة إسرائيل في التغلب على وضع المنفى الذي تعيشه في فضاء الشرق الأوسط، فإنه يجب على الأجيال القادمة لليهود الإسرائيليين أن يتحولوا إلى متحدثين بلغتين، شبيهاً بالفلسطينيين الإسرائيليين الآن. وهكذا، بقدر ما يبدو هذا الأمر غريباً، فإن أحفاد من اجتازوا النكبة في إسرائيل يقدمون لليهود الإسرائيليين نموذج الثقافة الذي بمساعدته يمكنهم، إذا رغبوا في ذلك، استكمال تجذرهم في وطنهم، الذي سيبقى إلى الأبد جزءاً من الفضاء الذي يتحدث اللغة العربية.

* * *

القناة الـ 12: إنجاز عسكري وإحراج سياسي

د. ميخائيل ميلشتاين

ترجمة: عبد الكريم أبو ربيع . مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

عملية "الدرع والسهم" تعكس عدة إنجازات، أغلبها عسكرية، لكن مقابلها هناك أيضًا فجوات استراتيجية عميقة. من جهة، ألحقت إسرائيل بالجهاد الإسلامي الضربة الأصعب التي تلقاها التنظيم منذ اغتيال مؤسسه فتحي الشقاقي في 1995، طبقة قادة التنظيم في غزة "اختفت" ولم ينجح في أن يلحق بإسرائيل إصابة كبيرة. إضافة إلى أن هذا العملية لم تجرنا إلى ضغوطات خارجية كبيرة على إسرائيل، مصحوبة بتعبئة شعبية واسعة، كذلك بددت الخوف الذي نشأ في ظل "خطاب الرفض" والشرخ الداخلي في المجتمع الإسرائيلي، وركزت على غزة، دون تحقق سيناريو "وحدة الساحات"؛ الأمر الذي أحدث استياءً في أوساط مراكز القوى في غزة، الذين اشتكوا من أن الضفة الغربية تمارس حياتها الطبيعية، بينما القطاع يهراق دمه في الصراع.

ومن جهة أخرى، تم الكشف عن مشاكل استراتيجية أساسية في السياسة الإسرائيلية، فإسرائيل قدرت - واستنادًا إلى عمليات الماضي التي ركزت على الجهاد الإسلامي ("الحزام الأسود" و"وبزوغ الفجر") - بأن الحديث يدور عن يوم أو يومين من الشجار وبعد ذلك العودة إلى الروتين اليومي. عمليًا، امتدت المواجهة أكثر ممّا كان متوقعًا، ربما بسبب الضربة الجريئة التي تلقاها الجهاد الإسلامي، والتي دفعته إلى إبداء "الموقف المتصلب" (الصمود).

في البعد الاستراتيجي برزت فجوة كبيرة في كل ما يتعلق بتصرف حماس، فالتنظيم هو صاحب السيادة في غزة، لا يكاد يحدث أمر دون مصادقته أو معرفته، بما في ذلك جولة التصعيد الأخيرة. عرض الجهاد الإسلامي على أنه تنظيم "مارق مُتحدٍ" وحماس على انها "صاحبة السيادة التي باتت ضعيفة"، والتنظيميْن على أنهما خصمان متناحران؛ رسّخ في الوعي الإسرائيلي ويساعد حماس على إدارة اللعبة المزدوجة: "السماح بمقاومة فاعلة" في غزة، دون التورط في مواجهة مباشرة مع إسرائيل، مع استمرار التمتع بالمزايا الاقتصادية المقدمة للقطاع في السنوات الأخيرة، ويساعدها في تحصين سلطانها. إبقاء حماس خارج المعركة يعرض في إسرائيل - وليس بحق - على أنه "إنجاز"، لكنه يعتبر عمليًا إنجازًا للتنظيم بشكل أساس.

في هذا السياق، المطلوب دراسة الترتيب الجاري في غزة منذ حوالي سنتيْن بطريقة انتقادية على قاعدة الافتراض القائل بأن الدفع بالمجهود الاقتصادي وتحسين الوضع المدني سيخلق "ثمن خسارة" بالنسبة لحماس، ويثير الاحتجاجات الشعبية في حالة حدوث التصعيد؛ بل وربما يخضع أيديولوجيا التنظيم ويحوّله إلى سلطة حكم أكثر من كونه تنظيم مقاومة. عمليًا، العمال يخرجون في جماعات وتدخل البضائع والرواتب إلى غزة، لكن أحداث التصعيد تتكرر مرارًا، الأمر الذي يدل على وجود "ثقوب" عميقة في فكرة الترتيب.

حماس تفهم توق إسرائيل للهدوء، وتفرض قواعد اللعب معها: تدفع بالعنف في كل ساحة إلا غزة (توجيه "الإرهاب" في الضفة الغربية، في القدس، في المجتمع العر بي في إسرائيل وكذلك في لبنان)، وتستمر في تعزيز قوتها وحفر الأنفاق، ولا تبدي ليونة في موضوع الأسرى والمفقودين، وتسمح للجهاد الإسلامي بالعمل من غزة، وهو أمر يستوجب على إسرائيل أن تناوش مرة بعد مرة مع الجهة القوية الثانية في غزة (وإجراء محادثات معها لوقف إطلاق النار بعد ذلك)، وعمليًا تنفيذ المهمة عن حماس الملزمة هي نفسها بالقيام بها بموجب الترتيب.

حماس ما تزال هي مصدر المشاكل في غزة

نوعًا ما، عملية "الدرع والسهم" تثبت (مرة أخرى) ان إسرائيل لا تمتلك استراتيجية تجاه القطاع عمومًا، والمنظومة الفلسطينية خصوصًا. مجمل الحكومات قليلة الأيام في السنوات الأخيرة غرقت حتى أعلى رأسها في الأزمات الداخلية، وتنتهج أسلوبًا مشابهًا يتصدره التطلع إلى الحفاظ على الهدوء في غزة، الأمر غير المصحوب بنقاش حول التأثير بعيد المدى لهذه السياسة، وسيما تقوّي حماس التدريجي - وخصوصًا في غزة مع اشرئباب عينها تجاه الضفة الغربية (وسيما اليوم الذي يلي أبا مازن) - وضعف السلطة، التي فقدت الأمل في تجديد حكمها في غزة. هكذا تعلق إسرائيل، مرارًا وتكرارًا، في حروب استنزاف، مع الإعلان عن تغيير قواعد المعادلة، تعزيز الردع وتثبيت الهدوء لوقت طويل؛ دون أن تتحقق هذه الأمور بالضرورة.

من الضروري أن نكثر الانتشاء من مستوى الإنجازات العسكرية - المثيرة للانطباع بحد ذاتها - في العملية الأخيرة التي ركزت على جهة محدودة القوة نسبيًا، وأن نتذكر أن الحروب ضد حماس، وحزب الله - لا سمح الله - ستكون مختلفة في كل ما يتعلق بقدرة المساس بقيادة التنظيمات، وقدراتها القتالية والضرر الذي سيلحق بإسرائيل. جميع تلك الجهات شاهدت قدرات إسرائيل في المعركة الأخيرة، وشاهدت أيضًا الفجوات التي تكشفت، ومن غير المؤكد أن استنتاجهم هو أن ليس بالإمكان المبادرة بخطوات متحدية. ومن أجل ذلك نوصي بالكف عن الاستخدام المفرط بالحجة القائلة إن إيران لها دور مركزي في كل أحداث المنظومة الفلسطينية، بما في ذلك التصعيد الأخير. طهران تحاول بالفعل أن تمس بإسرائيل بأساليب متعددة وساحات متعددة، لكنها ليست متورطة في كل حدث، ومثل هذا الاحتجاج يصعب علينا الاعتراف بأن مصدر المشاكل المركزي في غزة هو حماس.

مع القتال، على إسرائيل أن تتوجه إلى تصميم الترتيب مجددًا في قطاع غزة، والذي يبدو أنه كثير الأخطاء. في هذا الإطار، سيكون من الضروري اشتراط المنح الاقتصادية تجاه غزة، وسيما خروج العمال، بوقف توجيه "الإرهاب" في الضفة الغربية والقدس، وفرض سلطانها على الجهاد الإسلامي، وكذلك دفع موضوع الأسرى والمفقودين. العودة إلى واقع ما قبل أسبوع ينطوي بالضرورة على بذور الجولة القادمة، والتي من المفترض أن تحدث في المدى الزمني غير البعيد، والتي ربما تكون أشد وأقوى من المواجهة الأخيرة.

* * *

تايمز أوف إسرائيل: هل الواقع القائم أمام قطاع غزة هو قدر لا يمكن الفرار منه؟

بقلم :ميخائيل هراري

ترجمة: فاتن أيوب. مركز أطلس للدراسات الإسرائيلية

الجواب الفوري للسؤال الوارد في العنوان هو بالطبع إيجابي. حيث أن الجمهور الإسرائيلي، بمساعدة قيادته، يتقبل حقيقة

أن جولات القتال بين إسرائيل وقطاع غزة هي أمر لا مفر منه. هل هذا هو الحال بالفعل؟

قبل أن نحاول الإجابة على هذا السؤال، دعونا نصف الواقع الحالي:

- توجد في قطاع غزة دولة أمر واقع بقيادة حماس منذ فترة طويلة.
- التمييز بين حماس، التي لم تشارك بشكل مباشر في المواجهتين الأخيرتين ولكنها سمحت بإطلاق النار من القطاع، يخدم الطرفين: يقوي موقف حماس وهدفها الاستراتيجي المتمثل في السيطرة على الحركة الوطنية الفلسطينية، يقلل من نطاق المواجهة العنيفة بالنسبة لإسرائيل ويترك "العنوان الفعال" كما هو، ألا وهو: حماس.
- إن الوضع القائم جيد بالنسبة للحكومة الإسرائيلية على المستوى السياسي - فهو يحافظ على الفصل السياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة، ويبعد خيار الفصل أكثر وأكثر، أي: حل الدولتين.
- إن التسهيلات الاقتصادية والمدنية تترك السيطرة المدنية على القطاع بيد إسرائيل، وتخدم كوسيلة لترك الهدوء المؤقت على ما هو عليه.
- تم دفع السلطة الفلسطينية منذ فترة طويلة للزاوية. لم تكن متدخلة، ولا بأي شكل، في أي من اتصالات وقف إطلاق النار. غادر أبو مازن متوجهاً إلى نيويورك ليلقي خطابًا في مجلس الأمم المتحدة في 15 مايو بمناسبة ذكرى النكبة. من هناك سيتوجه إلى الرياض لحضور القمة العربية التي ستركز أكثر على عودة سوريا إلى الحضن العربي عن القضية الفلسطينية.
- إن استمرار الوضع الراهن لا يُشكّل تهديدًا استراتيجيًا، يُلزم اسرائيل بالسعي لبديل مختلف. الواقع الذي بين جولة وأخرى أصبح ثابتًا، ولا أحد يحاول الحديث عن استراتيجية أو سياسة طويلة المدى. إن الجمهور في إسرائيل يقبل بهذه الشروط على أنها الأقل سوءًا، ولا يُمارس ضغطًا كبيرًا على قيادته لتغيير نهجها.

- إن الساحة الدولية والإقليمية لم تُولي اهتمامًا بالصراع الإسرائيلي الفلسطيني منذ سنوات طويلة. في هذا الصدد، لا يوجد ضغط حقيقي على إسرائيل لتغيير سياستها. لكي نكون منصفين، تجدر الإشارة إلى أنه حتى السلطة الفلسطينية لا يُشكل هذا الواقع تحديًا كبيرًا بالنسبة لها.

بعد ذلك، يعود كلا الجانبين إلى الواقع المألوف، كما تم تحديده في السنوات الأخيرة: "هدوء مقابل هدوء"، يرافقه تنازلات اقتصادية ومدنية بقدر ما تسمح به الظروف التكتيكية في المنطقة.

ما الذي يمكن فعله لتحدي مثل هذا الواقع البائس؟ في ظل هذه الظروف، من الممكن العمل في اتجاهين رئيسيين:

1. أمام قطاع غزة:

بالنظر إلى أن المصلحة الإسرائيلية الحالية، وخصوصًا مصلحة هذه الحكومة "اليمينية الكاملة" ، هي الحفاظ على حكم حماس في غزة، فإن هناك حاجة إلى تحرك استباقي من جانبها، والغرض منه هو تحسين كبير في الوضع الاقتصادي القطاع.

صحيح أن صيغة "إعادة الإعمار مقابل نزع السلاح" قد أثيرت في الماضي أيضًا من قبل الاتحاد الأوروبي والرباعية في ذلك الوقت، ورفضتها حماس، ولكن في ظاهرها هناك لقاء مصالح بين إسرائيل وحماس. وتسعى حماس إلى الحفاظ على سيطرتها، والاستجابة لرغبات الجمهور في قطاع غزة، الذي يتوق إلى ظروف معيشية أفضل. في الواقع، هكذا هي إسرائيل الحالية.

بعبارة أخرى: مطلوب إجراء مفاوضات، غير مباشرة بالطبع، بين الطرفين من شأنها أن تلقي محتوى للصيغة أعلاه، وربما بشكل خاص بعد جولة أخرى من القتال لم تشارك فيها حماس بشكل مباشر. ويمكن أن تشمل أيضًا حقل الغاز الفلسطيني أمام سواحل غزة، حيث تجري بالفعل اتصالات بين الطرفين، بما في ذلك نهج إسرائيلي إيجابي، بقيادة مصر.

2. أمام القمة العربية:

تُعقد قمة جامعة الدول العربية، المتوقع أن تجتمع نهاية الأسبوع في الرياض، على خلفية نشاط سعودي مثير للإعجاب، وعلى خلفية عملية المصالحة الإقليمية، ومن أبرزها استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهران، وعودة سوريا ونظام الأسد إلى المجموعة العربيّة.

من الواضح أن القمة ستصدر البيانات اللازمة بشأن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني، وخاصة أمام الحكومة الحالية في إسرائيل والقلق المتزايد من سياساتها في الساحة الفلسطينية.

يمكن لإسرائيل أن تستغل فرصة اللقاء العربي الجماعي لتقديم خطاب إيجابي، وإن لم يكن إلزاميًا، بحيث يمكن دمجه في عملية الوفاق الإقليمي، بما يساعد في التحركات السعودية. بعد كل شيء، وضع رئيس الحكومة بنيامين نتنياهو قضية دفء العلاقات مع الرياض على رأس القائمة.

في كل الأحوال، حان الوقت لأن يتوقف المجتمع الإسرائيلي عن التعامل فقط مع ضرورة "رد الردع" و "إنزال عقوبة عليهم". هذه الطرق لا تؤدي إلى تغيير جوهري، باستثناء هدوء مؤقت بين جولة قتال وأخرى. يجب أن نطلب من الحكومة، أياً كان شكلها، تبني استراتيجية طويلة الأمد، لا تتعامل مع الواقع الحالي على أنه قدر لا مجال للفرار منه.

* * *

معاريف: كفى جولات قتال: إبادة غزة أو تسوية طويلة الأمد

بقلم أفرايم غانور

ترجمة: صحيفة الأيام الفلسطينية

في الأيام القريبة القادمة، سيحللون في الجيش وفي جهاز الأمن، ويفحصون وسيبحثون في كل واحدة من خطوات حملة "درع ورمح." وأغلب الظن بانتظارنا عدد غير قليل من مثل هذه الجولات، لأن كل الحكومات في العشرين سنة الأخيرة لم تتمكن من وضع خطة تحل مشكلة غزة، وتقضي مرة واحدة وإلى الأبد على معاناة سكان الغلاف والجنوب.

بدلاً من هذا اختارت حكومات إسرائيل التحصن الكثيف، الذي كلف مليارات الشواكل، مثل "القبة الحديدية"، وسور تحت الأرض ضد حفر الأنفاق، وأجهزة رقابة وغيرها. هكذا يحصل منذ عشرين سنة، إذ تملي منظمات "الإرهاب" على دولة إسرائيل جدول أعمالها، رغم أن هذه دولة يوجد لديها الجيش الأفضل في الشرق الأوسط، ومن الأفضل في العالم المزود بأفضل وسائل القتال الحديثة، ومنذ أكثر من عشرين سنة وهي لا تنجح في إعطاء جواب على منظمات "إرهاب"، وعملياً تركت سكان الغلاف لمصيرهم. وفي أماكن عديدة في الغلاف لا يزال هناك أناس يعيشون دون تحصين مناسب.

هناك من يقول عندنا إنه يبدو مريحاً لحكومة نتنياهو أن تسيطر "حماس" في قطاع غزة؛ لأنه إذا كان هناك حكم أكثر اعتدالاً فإن موضوع الدولتين للشعبين سينال معنى عملياً.

هل هذا جزء من السبب الذي جعل إسرائيل تعفي "حماس" في الحملتين الأخيرتين بخلاف الهجوم على "الجهاد الإسلامي"، رغم أن "حماس" هي صاحبة السيادة في غزة وهي المسؤولة عن كل عملية "إرهابية تنفذ" من هناك؟ من المحظور علينا أن نتشوش: لأسباب استراتيجية وتكتيكية اختارت "حماس" في الأشهر الأخيرة أن تصدر "الإرهاب" إلى الضفة والى لبنان، لكنها في هذه الأثناء تتعزز في غزة وتستعد لليوم التالي لأبو مازن.
من حملة "درع ورمح" تعلمنا أن معظم الجمهور في إسرائيل يريد أن يرى صراعاً ضد منظمات "الإرهاب".
وذلك رغم أننا تعلمنا أنه على مدى السنين أن تصفية كبار القتلة وزعماء "الإرهاب" لا يقضي حقاً على "الإرهاب"، إذ إنه فور التصفية يطل هناك قائد جديد، مفعم بالكراهية ذاتها وبالحماسة ذاتها للثأر من إسرائيل، ما يجعل من الواجب أن نستخلص من هذه العملية أن على دولة إسرائيل أن تبادر فوراً إلى حل مشكلة غزة، سواء عن طريق تسوية طويلة المدى مع ضمانات ومخططات دولية لإعادة بناء غزة أو عن طريق حرب إبادة نهايتها القضاء التام على "إرهاب" "حماس" و"الجهاد الإسلامي". أما الواقع الحالي فلا يمكنه أن يستمر.

* * *

يديعوت: حكومة كذب ونهب!

بقلم ناحوم برنياع

ما الذي يطلبه معظم الإسرائيليين بعد خمسة أيام من صافرات الانذار، التوتر، والقلق؟ يخيل لي أن الجواب واضح: يريدون أن يستعيدوا قدراً من الحياة الطبيعية. مهلة راحة من السياسة: دون أصابع في العين، ودون فساد، ودون أكاذيب. لشدة الأسف، حكومتهم مصممة على أن تسكب عليهم كل هذه، مليء – مليء.
أبدأ بالأكاذيب. في مستهل جلسة الحكومة أجمل نتنياهو تبادل النار مع "الجهاد" في غزة. "في حملة 'درع ورمح' غيرنا المعادلة" قال باحتفالية. لا حاجة للمرء أن يكون أنهى 5 وحدات في الرياضيات كي يعرف أنه لم تتغير في غزة أي معادلة.
العكس هو الصحيح: المعادلة ضربت جذورها. ما كان هو ما سيكون: هذه الحقيقة يعرفها كل ضابط في هيئة الأركان، ومع هذه الحقيقة يذهب كل مقيم في الجنوب لينام. مرت تسعة أشهر بين جولة "بزوغ الفجر" وجولة "درع ورمح". السؤال الوحيد ذو الصلة هو كم شهراً سينقضي حتى الجولة التالية، مع "الجهاد الإسلامي"، أو مع "حماس" أو مع كليهما؟
فصّل نتنياهو الإنجازات: صُفي ستة مسؤولين كبار، ودمرت 17 قيادة، وقتل عشرات "المخربين"، وقصفت

مخزونات الصواريخ. هذا يذكرني بالجنرالات الأميركيين في حرب فيتنام، الذين عادوا وتباهوا بأعداد جنود الفيتكونغ الذين قتلوهم، ورفضوا أن يستوعبوا أنه لا توجد علاقة بين عدد قتلى العدو ووضع الحرب. فطالما كان "الجهاد الإسلامي" قادراً على أن يطلق مئات الصواريخ في اليوم نحو إسرائيل، وكان آلاف آخرون من مؤيدي "حماس" و"الجهاد" في الضفة مستعدين لأن يضحوا بحياتهم كي يقتلوا يهودياً في موقف باص، فنحن عالقون في الحفرة ذاتها.

يحتمل ألا يكون هناك مفر: حيال منظمات "إرهاب" كهذه، ومع حكومة كهذه، نحن محكومون بأن نعيش من جولة إلى جولة. غزة هي مرض عضال. لا علاج له، وإذا كان يوجد فحكومات إسرائيل لا تريده. الثمن الذي تدفعه إسرائيل في كل جولة لا بأس به: ليس فقط تعطيل الحياة في الجنوب، وإخلاء السكان، بل مئات الملايين وأكثر على صواريخ اعتراض "القبة الحديدية" وذخائر سلاح الجو، بالقتلى والجرحى المدنيين في الطرفين وبتعزيز قوة "حماس" في غزة وفي الضفة.

لماذا الكذب؟

لا تقل إزعاجا جملة القرارات الفاسدة التي تصر الحكومة على اتباعها. حكومة كاملة تسير بملابسها الداخلية، بصخب، مثل الجوقة التي مثلت كرواتيا في الايروفيجن. وهي تفعل ذلك بخلاف قيم المجتمع الإسرائيلي، وبخلاف إرادة الناخبين، وبخلاف ادعاءاتها. صحيح أن نتنياهو وعد شركات التصنيف بأنه جمد الانقلاب، لكنه لم يجمد إلا الطرف الظاهر للعيان. تواصل التايتنيك الإبحار نحو الجبل الجليدي، بكل السرعة.

الأرقام مذهلة. 13.7 مليار شيكل في مخصصات سياسية. معظمها، إن لم يكن، كلها للحريديين، وللمستوطنين، لمنظمات التدين، وللمقربين وللوسطاء. ستنقل الأموال في إطار الميزانية خلال سنتين، الميزانية الأولى للحكومة. الأموال السياسية مرض، سلب، ونهب للصندوق العام من أجل أقليات مميزة.

الظاهرة موجودة منذ سنوات عديدة: ليس للساحة السياسية رغبة أو جرأة لوقفها. لكن هذه المرة يدور الحديث عن انقلاب حقيقي: لم يسبق أن كان هذا السلب والنهب في كل سنوات الدولة، لا في حكومات اليمين ولا في حكومات اليسار، ولا في حكومات نتنياهو أيضا.

المتظاهرون في كابلن يهتفون: "العار، العار، العار". يمكنهم أن يضيفوا إلى قاموس الاحتجاج ثلاثياً إضافياً: "سلب، سلب، سلب." تعطى 850 مليون شيكل في السنوات القادمة كقسائم غذائية. هذا الابتكار سائد في حكومات غير اجتماعية: بدلاً من إعطاء المحتاجين الأدوات يوزعون عليهم قسائم طعام. التبذير كبير، وكذا التعلق، التشويه، الفساد. استورد آريه درعي هذا الابتكار في فترة "كورونا."

خلق درعي علاقة بين الاستحقاق للتخفيض في الأرنونا والاستحقاق في القسام الغذائية. وهذا أبقى قسماً كبيراً من المحتاجين الحقيقيين في الخارج وأحسن لليهود ذوي العائلات الكبرى، أي المصوتين للأحزاب الحريدية. كتاب بعث به كبار رجالات المالية يذكر المعطيات الآتية: رغم أن 42 في المئة في المجتمع العربي يعرفون أنهم عديمو الأمن الغذائي، 17 في المئة فقط كانوا يستحقون قسائم الغذاء. في المجتمع الحريدي بالمقابل، كان عدد المتلقين أكثر بضعف ونصف من عدد عديمي الأمن الغذائي.

تشترط "شاس" تصويتها لصالح الميزانية بإقرار قانون القسائم. عندما تعطل الدفع قدماً بالقانون قاطعت المداولات في لجنة المالية. لكن هذا مال صغير مقابل ما رتب الحريديون الأشكناز لأنفسهم في الميزانية وفي قانون التسويات.

المليارات هي المشكلة لكنها ليست المشكلة الأساسية. المشكلة الأساسية هي أن التمويل الزائد للقطاع يقتل الفرصة لرؤية مزيد من الحريديين يكتسبون مهنة ويعملون. الوحيدون الذين ستكون لهم مصلحة في العمل علناً هم أولئك الذين سيكسبون من المخصصات التي تقدمها الدولة – الحاخامون، خدمة الكنس، والمتفرغون الحزبيون. المزيد فالمزيد من الحريديين سيرتزقون ك "حماة أسوار" للغيتو. وأضيفوا إلى هذا صندوق الأرنونا التي تصر الحكومة على إقامته، كوسيلة لتحويل أموال الأرنونا إلى السلطات في الوسط الديني والحريدي. قد يكون هناك منطق في تعزيز السلطات الضعيفة على حساب القوية، لكن ما يريده الائتلاف حقا هو السلب والإخصاء والسيطرة والثأر. نحن نسير نحو ركود اقتصادي، هكذا يقدر الخبراء لكنهم لا يأبهون. السلب أقوى منهم. وكذا الكذب.

* * *

هآرتس: جرائم حرب إسرائيلية

بقلم روغل الفر

"كانت الدراما كبيرة"، كتب ناحوم برنياع، يوم الجمعة الماضي. "قبل لحظة من إعطاء المصادقة أمر رئيس الأركان بالتوقف. عدم اليقين بخصوص النتائج جعله يأمر بالتأجيل. وفي اليوم التالي تمت المصادقة على العملية، رغم أنهم عرفوا بأنه سيصاب أطفال، حتى لو كان بعدد قليل... هل حوّل موت الأطفال 'درع ورمح' إلى جريمة حرب؟ لا أعتقد ذلك.

ثمانية قاصرين قتلوا في العملية، أربعة منهم في التصفية المركزة لكبار قادة 'الجهاد'... مقارنة مع السابق، وبالتأكيد مقارنة بجيوش أخرى ومواجهات أخرى، هذا ثمن متدن. للأسف الشديد، لا توجد عمليات عسكرية نظيفة تماماً."

المقطع المذكور أعلاه هو نموذج بهلواني أخلاقي من بيت المركز الصهيوني الإسرائيلي، المعتدل في نظر نفسه، وهو يمثل بصورة مخلصة خط الادعاء التلقائي الذي يعرضه المعسكر إزاء قتل الأطفال في غزة في الضربة الافتتاحية التي قام بها سلاح الجو، الذي افتتح جولة القتال الأخيرة.

يبدو أن حقيقة أن رئيس الأركان، هرتسي هليفي، ضغط على الفرامل مرة واحدة تدل على حساسية ضميره المتقدمة.

هذا هو الشاهد الذهبي للدفاع: بالنسبة له، المهم هو الحساسية الظاهرية بحد ذاتها. هل "المخربون" في غزة يتوقفون للتفكير لحظة قبل إطلاق الصواريخ على السكان المدنيين دون تمييز؟

إذا كان الأمر هكذا فها هو الدليل الدامغ على تفوقنا الأخلاقي؟ توجد لدينا شكوك، وتوجد لنا اعتبارات، نحن نتألم جداً، لكن الحقيقة هي أنه إذا أمر رئيس الأركان بالتوقف والتأجيل فهذا يدل على أنه عرف جيداً أنه توجد مشكلة أخلاقية في أمر التصفية الذي أعطاه.

ورغم أنه أعطى المصادقة "رغم أنهم عرفوا أنه سيصاب أطفال، حتى لو بدرجة أقل"، أي جريمة حرب بامتياز وتامة مع علم أسود. بشكل متعمد وضعهم في موقف يقتلون فيه هم وجيرانهم الأبرياء. لماذا لا يعتبر هذا جريمة حرب؟ كيف يكون هذا على ما يرام؟

المعسكر العقلاني في نظر نفسه يحب مقولة "في الحرب كما في الحرب" و"لا توجد عمليات عسكرية نقية تماماً"، قال برنياع.

هذا صحيح، هذا ادعاء مقبول يعتبر صالحاً في حالات يقتل فيها الأطفال حقاً بالخطأ، بالصدفة، لكنه أضاف وكتب: "رغم أنهم عرفوا بأنه سيصاب أطفال."

بناء على ذلك لا توجد هنا حالة "في الحرب كما في الحرب"، ولا توجد "صدفة"، يوجد هنا قتل لأطفال مع سبق الإصرار. من أجل ماذا؟ هل حسنت "درع ورمح" وضع إسرائيل الاستراتيجي؟ أو أنقذت على الفور حياة الكثير من المواطنين؟ هل ردعت "الجهاد الإسلامي"؟ لا، هي جعلته يطلق نحو إسرائيل أكثر من ألف صاروخ. هل منعت الجولة القادمة؟، أيضاً لا. ما هي الفائدة من موت هؤلاء الأطفال، الذين بموتهم لم ينقذوا حياة؟ تصفية القادة الكبار لـ"الجهاد". الآن تم استبدالهم. من جاؤوا مكانهم يعرفون أنهم معرضون للقتل، مع ذلك، هم تسلموا المناصب.

كمخرج أخير فإن صحافيين مثل برنياع، وبالأخص آريه شبيط من "مصدر أول"، يتمسكون بذريعة أن ما يسميه برنياع "جيوشاً أخرى"، القصد في الأساس قوات الولايات المتحدة في أفغانستان وفي العراق – قتلوا مدنيين، من بينهم أطفال، بعدد أكبر بكثير، وكأن القتل الجماعي الذي لا لزوم له، الذي قامت به الولايات

المتحدة في
حروبها المجرمة وعديمة الفائدة، قادر على شرعنة "في اليوم التالي تمت المصادقة على العملية رغم أنهم عرفوا أنه سيصاب أطفال." وهل يوجد شخص عاقل قادر على أن يبرر اليوم التدخل العسكري المدمر للأميركيين في هذه الدول؟ في وصية "لا تقتل" لا يوجد بند ثانوي يستثني "إلا إذا كان الجميع يفعلون ذلك."

* * *

تصاعد الانتقادات الإسرائيلية للعدوان على غزة.. 16 حربا بلا فائدة

ترجمة: عدنان أبو عامر. موقع عربي21

تصاعدت الانتقادات في أوساط المعارضة والمستويات الأمنية والبحثية الإسرائيلية، التي تفنّد مبررات حكومة الاحتلال في التوجه لاعتداءاتها على غزة، وترفض القبول بما تعلنه من نتائج مبالغ فيها، وغير مقنعة.
عضو الكنيست اليساري عوفر كاسيف أكد في لقاء مع صحيفة يديعوت أحرونوت " أنه "خلال عشرين عاما نفذ جيش الاحتلال قرابة الـ16 هجومًا عسكريا على قطاع غزة، والنتيجة أنه بعد كل هذه الهجمات فلا يوجد حل عسكري، وحان الوقت لكي يفهم الجمهور الإسرائيلي أن قادته يبيعون أكاذيب، وكل هذه الهجمات لم تترك سوى المعاناة والكراهية والقتل والدمار في غزة، بجانب الإصابات الإسرائيلية الخطيرة."
عيران شامير مدير مركز الأمن القومي في المعهد الإسرائيلي للديمقراطية، قال إن "إسرائيل شرعت في العدوان على غزة بقرار من رئيس الوزراء ووزير الحرب فقط، دون موافقة اللجنة الوزارية لشؤون الأمن القومي، بما يخالف القانون الذي ينص على أن الدولة لن تبدأ حربًا ولن تقوم بعمل عسكري كبير إلا بموجب قرار مجلس الوزراء، لكن ما حصل هذه المرة يثير مخاوف أن أسبابًا غير ذات صلة كانت وراء قرار شن عملية عسكرية."وأضاف في مقال نشرته صحيفة يديعوت أحرونوت أن "رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو لديه شكوك حول القيمة المضافة للنقاش في الحكومة الموسعة، لأن ضعفها ليس بالأمر الجديد، بل هو أمر عابر للحكومات، ولذلك يأتي اقتصار قرار الحرب على نتنياهو وغالانت فقط مسألة مستهجنة، خاصة في أوقات عدم الاستقرار السياسي، رغم الخوف من التسريبات، والحاجة للحفاظ على المفاجأة."
يوفال ديسكين الرئيس السابق لجهاز الأمن العام- الشاباك، أكد أنه "في نهاية هذا العدوان، مهم على الإسرائيليين ألا يتمسكوا بأي أوهام، لأن عليهم الاستعداد لجولة الصواريخ التالية، رغم سلوك الحكومة بإصدار البيانات، وعقد المؤتمرات الصحفية، التي تعطي إحساسًا خاطئًا ومؤقتًا بالأمان، ولا يمكن استخدامها كحل حقيقي لمشكلة الأمن، بل لا يتجاوز مفعول "الباراسيتامول" عند التعامل مع الالتهاب

الرئوي الحاد."وأضاف في مقال نشره موقع القناة 12 أن "الاغتيالات لن تجعلنا نربح الحرب على المقاومة، ولن تحلّ المعاناة الرهيبة التي تتكرر مرات لا تحصى لمستوطني الجنوب، ولن تحقق الهدف بتغيير الواقع، ولن توقف موجات العمليات، ولا إطلاق الصواريخ، لأن الحل الحقيقي يتمثل بإخضاع حماس في غزة عبر عملية عسكرية معقدة، ولكن دون احتلالها، لكن هذا لا يتم بسبب قصر النظر الاستراتيجي للحكومة، فيما يواجه هذا الخيار مشاكل خطيرة في الوقت الحالي، ولأن سياسة الحكومة أدت لتعزيز حماس في غزة."

من جانبه مايكل ميلشتاين رئيس منتدى الدراسات الفلسطينية بجامعة تل أبيب، أكد أن "العدوان على غزة شكل إنجازا عسكريا، وإحراجا سياسيا، وكشف عن فجوات استراتيجية عميقة، ومشاكل أساسية في السياسة الإسرائيلية تجاه غزة، وأكد أن إسرائيل تفتقر إلى استراتيجية تتعلق بقطاع غزة والساحة الفلسطينية عموما، ربما لأن جميع الحكومات الاسرائيلية التي حاولت التعامل مع هذا التحدي لم تدم طويلاً في السنوات الأخيرة، وغرقت في الأزمات الداخلية، فيما تشهد حماس تعزيزا تدريجيا لمكانتها."وأضاف في مقال نشره موقع القناة 12، "نتيجة العدوان على غزة أن إسرائيل سقطت مرارًا وتكرارًا في عمليات الإنهاك والاستنزاف، بينما تزعم أنها غيّرت قواعد المعادلة، وقوّت الردع، دون أن تأتي كل هذه المزاعم بثمارها، لأنه من الضروري عدم التأثر المفرط بالإنجازات العسكرية، لأن العدوان الأخير كشف عن جملة من الثغرات التي تؤكد أنه لا جدوى من الشروع في مثل هذه العدوانات، لأن نتيجتها تحمل بذور الجولة القادمة التي يحتمل ألا تحدث بعيدًا، وقد تكون أقوى من المواجهة الأخيرة."

بدوره الجنرال عاموس يادلين الرئيس السابق لجهاز الاستخبارات العسكرية- أمان، أكد في مقال نشره موقع القناة 12، أن "انتهاء العدوان كشف عن البدائل المتطرفة التي تنتظر اسرائيل لحلّ طويل الأمد للوضع في غزة، لاسيما ذلك المتمثل بإعادة احتلالها، رغم تكلفته العالية، وفائدته سلبية، ورغم أن هدفه تعزيز الردع، لكنه مفهوم بعيد المنال وصعب للغاية، مما يجعل تصريحات السياسيين الإسرائيليين حول استعادة الردع سابقة لأوانها."

ورغم حديث الاحتلال عن انتصار في هذا الوقت باستهداف قادة المقاومة، لكنهم يعتقدون أنه بعد حقبة من الزمن سيضطرون للتعامل مع قدرات عسكرية لم يشهدوها من قبل، كفيلة بتحويل دولتهم النووية إلى مدن أشباح لوقوعها تحت مرمى شبان لم يتجاوزوا العشرين من أعمارهم.

* * *

بسبب قانون "الأرنونا": "حكومة نتنياهو" تشهد أزمة جديدة

ترجمة: شبكة الهدهد للشؤون الاسرائيلية

أعلن رؤساء السلطات المحلية في كيان العدو عن مواصلة الإضراب لليوم الثاني على التوالي احتجاجاً على سرقة أموال المدن الكبرى لصالح مستوطنات الأقاليم. وبحسب صحيفة هارتس، فقد أعلن مركز الحكم المحلي للعدو مساء الإثنين أن الإضراب في السلطات المحلية سيستمر حتى الخميس القادم، لكن سيتم استبعاد منظومة التعليم منه.

يأتي الإضراب احتجاجاً على نية وزير المالية في حكومة العدو "بتسلئيل سموتريتش" تحويل أموال من صندوق ضريبة "الأرنونا" من المستوطنات ذات عوائد ضريبية في ضريبة الممتلكات التجارية، إلى المستوطنات ذات العائد المنخفض.

في تغريدة، وصف رئيس مركز الحكم المحلي في كيان العدو "حاييم بيباس" الصندوق بأنه "محاولة للإضرار بالتعليم والرعاية والثقافة وقدرتنا على توفير الخدمات البلدية لسكاننا وإحداث انهيار السلطات المحلية." وأضاف "بيباس" :"**هذا القانون ولد في الخطيئة ولن يساهم بأي شكل من الأشكال في حل أزمة السكن."**

ووفقاً لمصادر في حزب الليكود، فإن أحد أسباب ترويج "نتنياهو" لهذه الخطوة، هو رغبته في إضعاف سلطة "حاييم بيباس" -أحد قادة الليكود ورئيس طاقم موظفي مكتب نتنياهو لسنوات طويلة-، الذي أعرب علناً عن معارضته للترويج للانقلاب القضائي. وأضاف المصدر أن "نتنياهو" يريد تمرير قانون صندوق ضريبة "أرنونا" ليصبح قانوناً نافذاً، بالرغم من اعتراضه على الخطوة علناً حتى لا ينظر إليه على أنه رضخ في وجه الضغط الشعبي. ويرى المصدر أن "نتنياهو" يعتزم شراء ولاء رؤساء البلديات من الليكود وكذلك بعض أعضاء الكنيست من الحزب بغرض تخفيف المعارضة الداخلية للقانون.

وصف "رئيس المعارضة الإسرائيلية" "يائير لابيد" القانون بأنه "**سطو في وضح النهار**"، وقال" :**هذه الحكومة قررت سرقة ضرائبنا البلدية"**

كما وصف وزير جيش العدو السابق "بيني غانتس" الخطوة بأنها "**ظلم شائن** "وقال" :**أولئك الذين سيدفعون ثمنها سيكونون من سكان جنوب تل أبيب والمجالس القريبة من قطاع غزة."** وأضاف "غانتس": "قررت الحكومة الإسرائيلية زيادة الضرائب على أساس جغرافي ومناطقي.

* * *

شرطة العدو ترفع حالة التأهب لتأمين مسيرة الأعلام

صرحت شرطة العدو بأنها سترفع درجة التأهب إلى أعلى مستوى الخميس المقبل لتأمين مسيرة الأعلام.
وبحسب صحيفة "إسرائيل اليوم"، من المتوقع أن يشارك عشرات الآلاف في المسيرة بالقدس المحتلة، كما سيشارك في المسيرة هذا العام عدد من وزراء العدو من بينهم وزير الأمن القومي للعدو المتطرف "إيتمار بن

غفير" ووزير المالية المتطرف "بتسلئيل سموتريتش"، وكذلك وزراء الإعلام، وحماية البيئة والاستيعاب والتراث. كما تقدر شرطة العدو مشاركة وزراء آخرين في حكومة العدو من بينهم: ""أوريت ستروك" و"ميري ريغيف" و"مئير بوروش" و"يتسحاق فاسرلاف."

نظمت المسيرة لأول مرة على يد الحاخام المتطرف "يهودا حزاني" عام 1968، وتحولت إلى تقليد سنوي. وتجري حالياً استعدادات لتأمين رقصات بالأعلام ستقام عند باب العمود بمشاركة أعداد كبيرة من المستوطنين. وبحسب ضابط كبير في شرطة العدو قال" :**مستعدون لأي سيناريو مُتطرف."**

عام 2021 تحت تهديد المقاومة الفلسطينية منعت حكومة العدو برئاسة "بنيامين نتنياهو" مرور المسيرة عبر باب العامود وحوّلتها إلى باب الخليل. وأطلقت المقاومة في قطاع غزة صواريخها صوب القدس بأمر من قائد أركان المقاومة "محمد الضيف"، ما أجبر أجهزة أمن العدو على تفريق المسيرة على الفور، واندلعت إثر ذلك معركة "سيف القدس" دفاعاً عن المقدسات.

* * *

"صندوق الأرنونا": المستوطنات المستفيد الوحيد

ترجمة: بلال ضاهر. موقع عرب 48

قانون "صندوق الأرنونا" هو قانون يسري على المستوطنات "من دون اعتبار ذلك ضما فعليا". وضخ الأموال منه باتجاه واحد إلى المستوطنات، لأن القانون الدولي يحظر إخراج أموال من أرض محتلة إلى داخل إسرائيل

سادت أجواء متوترة جدا خلال اجتماع لجنة المالية في الكنيست، الإثنين، الذي جرى فيه مناقشة مشروع قانون "صندوق الأرنونا"، الذي تطرحه الحكومة ضمن قانون التسويات الموازي لقانون ميزانية الدولة. ويأتي ذلك في موازاة الإضراب الشامل في غالبية السلطات المحلية الذي بدأ اليوم، احتجاجا على قانون "صندوق الأرنونا" الذي تعارضه بشدة. وينص اقتراح "صندوق الأرنونا" على أن تحول جميع السلطات المحلية، وبضمنها العربية، 10% - 28% من أرباحها السنوية من ضريبة الأرنونا إلى صندوق خاص، ويعاد توزيعها على السلطات المحلية مجددا، بمبلغ 2000 شيكل سنويا، مقابل أي تصريح بناء للسكن تصدره سلطة محلية.

وتدعي الحكومة الإسرائيلية أن "صندوق الأرنونا" سيؤدي إلى مساواة بين السلطات المحلية القوية اقتصاديا، بسبب دخلها المرتفع من ضريبة الأرنونا التي تُجبى من المصالح التجارية وتحول الأموال الأساسية للصندوق، وبين سلطات محلية فقيرة اقتصاديا، ولا توجد فيها مصالح تجارية كبيرة. وإحدى المشاكل المركزية في "صندوق الأرنونا" تتعلق بإشراك المستوطنات في هذا الصندوق، علما أن أوسع أعمال البناء تجري فيها.

وفي هذا السياق، أشارت وسائل إعلام إسرائيلية إلى أن قانون "صندوق الأرنونا" بعد سنّه، يعني أنه قانون يسنه الكنيست ويسري مباشرة على المستوطنات في الضفة الغربية المحتلة، "من دون اعتبار ذلك ضما فعليا يقود إلى خطوات دولية ضد إسرائيل". وإلى جانب ذلك، فإن "مشاركة أموال بين سلطات محلية داخل إسرائيل وسلطات محلية في منطقة محتلة" يتناقض مع القانون الدولي.

وشددت وجهة نظر قانونية قُدمت إلى الحكومة على أنه خلافا عن السلطات المحلية داخل إسرائيل، فإن المستوطنات يمكن أن تستفيد فقط من هذا الصندوق، لأن "سلطات محلية في المناطق (المحتلة) لن تدعم سلطات محلية أخرى بأي شكل، وإنما ستتلقى الأموال من الصندوق فقط."

وسبب ضخ الأموال باتجاه واحد فقط من الصندوق إلى المستوطنات، وفقا لوجهة النظر القانونية، نابع من "قيود في القانون الدولي على إخراج أموال مصدرها في المنطقة المحتلة إلى إسرائيل. والتعامل مع تسويات في الميزانية تتعلق بمنطقة الضفة الغربية من خلال تشريعات غير مألوف ومن شأنها أن تثير حساسية في المستوى الدولي." وسيخضع "صندوق الأرنونا" لسيطرة حكومة اليمين المتطرف الاستيطاني بشكل مباشر وغير مباشر، من خلال تعيينها مسؤولين في مجلس الصندوق ويوجهوا أمواله للسلطات المحلية وفق سياسة الحكومة.

* * *

خلافا لتقديرات اقتصاديين: ارتفاع أسعار المستهلك في إسرائيل بأبريل

ترجمة: باسل مغربي . موقع عرب 48

ارتفع مؤشر أسعار المستهلك في إسرائيل، بنسبة 0.8% في نيسان/ أبريل الماضي، وذلك خلافا لتقديرات اقتصاديين إسرائيليين، كانت تتوقع أنه سيرتفع بنسبة 0.4% فقط. جاء ذلك بحسب معطيات الجهاز المركزي الإسرائيليّ للإحصاء، الصادرة الإثنين، والتي تعني أن التضخّم في إسرائيل، ظلّ عند 5%، بالرغم من ارتفاع أسعار الفائدة. وسُجِّلت في نيسان/ أبريل الماضي، زيادات ملحوظة في أسعار الخضروات والفواكه الطازجة، بنسبة 4%، فيما ارتفعت أسعار النقل والمواصلات بنسبة 2.5.% كما ارتفعت أسعار الإسكان بنسبة 0.5%، وكذلك أسعار الغذاء (المواد الغذائية دون شمل الخضار والفواكه) التي ارتفعت بنسبة 0.4.% وارتفعت كذلك أسعار الملابس والأحذية بنسبة 1.9%، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار الأنشطة الثقافية والترفيهية بنسبة 1.8.% وارتفعت في الشهر ذاته، تكاليف وأسعار السفر إلى خارج البلاد، وفي رحلات داخلية فيها؛ بنسبة 8.8%، كما ارتفع سعر السفر في سيارات الأجرة بنسبة 5.8.% والشهر الماضي، أفادت معطيات نشرتها دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، بارتفاع مؤشر الأسعار بنسبة 0.4% خلال شهر آذار/مارس. ويعني

ذلك ارتفاع التضخم منذ آذار/مارس من العام الماضي وحتى الشهر المذكور، بنسبة 5%، وذلك بالرغم من رفع بنك إسرائيل أسعار الفائدة من أجل منع غلاء الأسعار.

وحذرت "موديز"، مؤخرا، من أن خطة "الإصلاح القضائي" التي تدفعها الحكومة الإسرائيلية لإضعاف جهاز القضاء من شأنها أن تؤدي إلى خفض توقعات تدريجها الائتماني. وتدريج "موديز" الائتماني لإسرائيل هو A+ مع توقعات لرفع مستواه، لكن الشركة حذرت من أنه قد يتم إلغاء التوقعات الإيجابية وأن يعود التدريج إلى توقع استقرار اقتصادي فقط. وحذر صندوق النقد الدولي، الأربعاء الماضي، إسرائيل من أن "التعديلات القضائية" المقترحة تمثل خطرا كبيرا على الاقتصاد قد يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية ويعوق الاستثمار والاستهلاك والنمو على المدى الطويل. وقال الصندوق في بيان صدر في ختام مهمة فريقه في إسرائيل، إنه يتعين عليها الحد من عدم اليقين المحيط بـ"التعديلات" من خلال "حل مستدام سياسيا يكون واضحا ومفهوما جيدا، محليا وخارجيا."

* * *

تقارير

i24NEWS: بلينكن يدرس تعيين دان شابيرو مسؤولا بوزارة الخارجية الأمريكية عن اتفاقيات ابراهيم

هذه الخطوة تظهر أن الادارة الأمريكية قررت بذل جهد إضافي لدفع اتفاقيات سلام جديدة

يدرس وزير الخارجية الأمريكية انتوني بلينكن تعيين السفير الأمريكي السابق في إسرائيل دان شابيرو، مسؤولا في وزارة الخارجية الأمريكية عن موضوع اتفاقيات إبراهيم . وأشار التقرير في موقع "والا" الى أن الحديث عن منصب غير قائم حتى الآن في وزارة الخارجية الأمريكية، وأن خلق مثل هذه الوظيفة سيكون بمثابة اعلان التزام أكبر من جانب إدارة جو بايدن بخصوص تعزيز اتفاقيات السلام والتطبيع بين إسرائيل والدول العربية التي دفعتها إدارة ترامب . بالإضافة لذلك، فإن مثل هذه الخطوة ستظهر أيضا أن الإدارة الأمريكية قررت بذل جهد إضافي لدفع اتفاقيات سلام جديدة بين إسرائيل ودول عربية إضافية بالوقت المتبقي حتى انتخابات الرئاسة الأمريكية في تشرين ثاني/نوفمبر 2024 .

* * *

تايمز أوف إسرائيل: عراك بين النواب في الكنيست بسبب خطة "صندوق الأرنونا" مع انضمام السلطات المحلية العربية للإضراب

سموتريتش يسعى إلى إجبار المدن على إنهاء الإضراب الذي أدى إلى إغلاق المدارس وتعليق الخدمات في عشرات البلدات؛ عضو كنيست من حزب العمل يهدد بالتوجه إلى القضاء ويقول إن الخطوة تميز ضد العرب

اندلع عراك بين نواب في الكنيست يوم الإثنين في جلسة مضطربة للجنة برلمانية ناقشت خطة مثيرة للجدل لإعادة توزيع الدخل الضريبي بين السلطات المحلية، مع طرد اثنين على الأقل من المشاركين في الجلسة بالقوة.

يأتي الاجتماع في الوقت الذي بدأت فيه العديد من المدن الكبرى إضرابا مفتوحا، حيث تم إغلاق المدارس وتعليق خدمات جمع النفايات والرعاية الاجتماعية احتجاجا على خطة الحكومة التي ستأخذ جزءا كبيرا من الضرائب التي تجمعها هذه السلطات من المصالح التجارية المحلية. وشهدت الجلسة العاصفة للجنة المالية صراخا وتدافعا بين المشاركين. وتم إخراج عضو الكنيست عيدان رول من حزب "يش عتيد" بالقوة، وكذلك حيزكي سيفاك، رئيس المجلس الإقليمي عيمك حيفر.

أعلن اتحاد السلطات المحلية في إسرائيل، الذي يمثل نحو 200 سلطة محلية في البلاد، عن إضراب مفتوح حتى يتراجع الائتلاف عن ما تُعرف بخطة "صندوق الأرنونا". الأرنونا هي ضريبة الممتلكات، التي تحددها وتديرها كل سلطة محلية.

ستأخذ الخطة نسبة مئوية من ضرائب الأرنونا المحصلة من المصالح التجارية المحلية ليتم وضعها في صندوق سيخصص لمساعدة السلطات المحلية المثقلة بالديون والضعيفة. على هذا النحو، سيؤثر القانون بشكل غير متناسب على المدن التي تضم مناطق تجارية مزدهرة أو حدائق صناعية.

وقال عضو الكنيست غلعاد كاريف إن الخطة صُممت لإرسال معظم الأموال إلى البلدات الحريدية وليس للسلطات المحلية العربية، التي تعاني من أزمات مالية، وهدد بتقديم التماس إلى محكمة العدل العليا ضدها. وقال كاريف خلال الجلسة: "بسبب البند الذي بموجبه سيحصل الحريديم فقط [على الأموال] في حين لن تحصل عليها البلدات العربية، سنلتقي في المحكمة العليا"، واصفا الخطوة بأنها "عدالة توزيعية للأحزاب الحريدية."

وأعلن رؤساء عدد من السلطات المحلية والمجالس الإقليمية العربية انضمامهم للإضراب. وقال رؤساء السلطات المحلية العربية إن "توزيع هذا الصندوق ليس عادلا ولا شيء جيد هنا للمواطنين العرب. في الواقع، العكس هو الصحيح." ومن بين المدن المشاركة بالإضراب بالفعل تل أبيب، حولون، رمات غان، غفعاتييم، كفار سابا، رعنانا، ريشون لتسيون، هرتسليا، هود هشارون، موديعين، الرملة، نس تسيونا، أشدود، الخضيرة، حيفا، نيشر، بيت شان، كريات أونو، شوهام، غاني تيكفا، يكنعام، معالي غلبوع وإيلات. كما تشارك عدد من المجالس الإقليمية في الإضراب وأعلنت عدة مدن أخرى بما في ذلك القدس واللد وأشكلون وحريش أنها لن تشارك في الإضراب. كما انضمت أشكلون ويافنيه للإضراب، لكنهما أبقتا المدارس مفتوحة بعد أن أغلقتاها خلال الأسبوع الماضي بسبب إطلاق الصواريخ من غزة. وأفادت وسائل إعلام عبرية أن وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يجري محادثات مع وزارة العدل في محاولة لإصدار أمر محكمة ضد رؤساء السلطات المحلية المضربين، بحجة أنهم تجاوزوا سلطاتهم.

في المدن المشاركة في الإضراب ستكون المدارس من رياض الأطفال وما فوق مغلقة، وسيتم تعليق خدمات جمع النفايات والرفاه، وسيتوقف مفتشو السلطات المحلية عن تحرير غرامات، وستكون مكاتب البلديات مغلقة أمام الجمهور، وكذلك المكتبات العامة ، والمراكز الثقافية والرياضية. وتم إعفاء التعليم الخاص وامتحانات شهادة الثانوية العامة (البجروت) من الإضراب. وكان من المقرر أن تصوت جلسة المالية في الكنيست على إدراج صندوق الأرنونا كجزء من مشروع قانون الترتيبات المرافق لميزانية الدولة 2023-2024، الذي من المتوقع أن يتم وضع اللمسات النهائية عليه في الأسبوعين المقبلين.

يقول مؤيدو الخطة إن الإجراء سيساعد السلطات المحلية الأقل ثراء على تحفيز الإسكان، مع تركيزهم على قيام الصندوق بالمساعدة في بناء مجتمعات بعيدة عن مركز إسرائيل. ومنتقدو الخطة يرون إنها تعاقب المدن والبلدات التي استثمرت بالفعل في جذب أصحاب العمل، وتأخذ الأموال التي كانت ستوجه لولا ذلك نحو تحسين خدمات المواطنين، مثل التعليم والثقافة. كما يتهمون الائتلاف بالتخطيط لاستخدام الأموال لدفع المطالب القطاعية التي يطالب بها الشركاء فيه، مثل الإعانات المقدمة للحريديم. وأشاروا أيضا إلى أن المستوطنات في الضفة الغربية معفاة من المساهمة في الصندوق، وأنه منظم بطريقة لا يُرجح أن تستفيد منها السلطات المحلية العربية.

تعهد سموتريتش يوم الأحد بأنه لن يكون هناك حل وسط مع السلطات المحلية، قائلا إنهم "يعرفون الحقيقة، إن مشروع القانون هذا يخلق العدالة بين البلديات في المركز، التي تقع في موقع جذاب وتستفيد من

البنية التحتية وتشكل في أي حال من الأحوال مركز الأعمال في إسرائيل، والسلطات المحلية البعيدة في الأطراف."

وقال رؤساء سلطات محلية من بلدات حريدية إن الخطوة تأتي لمعالجة مظالم طال أمدها. وقال رئيس بلدية إلعاد، يسرائيل بوروش، إن مدينته تأسست مع تخصيص 3٪ فقط من منطقة نفوذها للأعمال التجارية، في حين أن المدن العلمانية لديها أكثر من ذلك بكثير. واصفا البلدات الحريدية بأنها "غيتوهات"، قال بوروش لهيئة البث الإسرائيلية "كان" إن "إسرائيل أنشأت حوالي 200 مجلس محلي، فلماذا المدن الحريدية فقط هي التي لا توجد فيها أماكن للمصالح التجارية وللعمل؟"

المجتمع الحريدي لديه أقل نسبة مشاركة في سوق العمل حيث يختار العديد من الرجال الحريديم دراسة التوراة بدلا من العمل. يقول منتقدون أيضا أن رفض المدارس الحريدية تدريس المواد العلمانية الأساسية كما ينبغي يترك أفراد هذا المجتمع غير جاهزين وبدون المهارات اللازمة للانضمام إلى سوق العمل.

في غضون ذلك، قال وزير الداخلية والصحة موشيه أربيل من حزب "شاس" الحريدي يوم الإثنين إن الإضرابات تقف وراؤها دوافع سياسية ضد الحكومة، على الرغم من أن العديد من المدن يديرها حزب "الليكود" الحاكم. وقال أربيل في حديث لإذاعة "كول براماه" إن "قرار عدد من المجالس الإضراب اليوم هو قرار سياسي ضد الحكومة"، مضيفا: "سنأخذ من القوي ونعطي الضعيف." ومع ذلك تعهد الوزير بأن "نتأكد من عدم زعزعة استقرار السلطات المحلية ماليا."

وانتقد رئيس اتحاد السلطات المحلية ورئيس بلدية موديعين، حاييم بيباس، الحكومة لنشرها معلومات مضللة يوم الإثنين. وكتب بيباس على تويتر، "إلى أولئك الذين يطلعون [الصحافة] بشكل مجهول على أن صندوق الأرنونا سيعزز أطراف الدولة ويضر بالمدن القوية: سيضر الصندوق بشكل خطير بإيلات ويروحام وبيت شان وقائمة طويلة من المدن الأخرى. لا تدعوهم يخدعونكم." وقال: "سنواصل بكل ما أوتينا من قوة معارضة أولئك الذين يحاولون إيذاء مواطني إسرائيل. إن موقفنا واضح تماما: نحن نعارض هذا القانون وهذه فرصتكم، أعضاء الإئتلاف سكان [البلدات المتضررة من الخطة]، لأنكم في النهاية تعيشون في هذه المدن."

* * *

تايمز أوف إسرائيل: إضراب في عدد من السلطات المحلية الكبرى احتجاجا على خطة للائتلاف لإعادة توزيع الضرائب المحلية

مدن، من بينهما تل أبيب وحولون وأشدود وحيفا تعلن عن إغلاق المدارس والتوقف عن جمع القمامة وتعليق خدمات الرفاه؛ وزير رفاه سابق: الكثير من المناطق بحاجة إلى مساعدة، ولكن ليس من خلال "سرقة قبيحة"

بدأ عدد من السلطات المحلية الكبرى يوم الإثنين إضرابا مفتوحا، حيث أغلقت المدارس وعُلقت خدمات جمع النفايات والرفاه احتجاجا على خطة للحكومة من شأنها أخذ جزء كبير من الضرائب التي يتم جمعها من المصالح التجارية المحلية.

من بين المدن المشاركة في الإضراب تل أبيب، حولون، رمات غان، غيفعاتييم، كفار سابا، رعنانا، ريشون لتسيون، هرتسليا، هود هشارون، موديعين، الرملة، نس تسيونا، أشدود، الخضيرة، حيفا، نيشر، بيت شان، كريات أونو، شوهام، غاني تيكفا، يكنعام، معالي غلبوع وإيلات، كما تشارك عدد من المجالس الإقليمية في الإضراب.

وأعلنت عدة مدن أخرى بما في ذلك القدس واللد وأشكلون وحريش أنها لن تشارك في الإضراب. كما أبقت مدن مثل أشدود، التي أغلقت المدارس في الأيام الأخيرة بسبب إطلاق الصواريخ من غزة، المدارس مفتوحة. وفي المدن المشاركة في الإضراب ستكون المدارس من رياض الأطفال وما فوق مغلقة، وسيتم تعليق خدمات جمع النفايات والرفاه، وسيتوقف مفتشو السلطات المحلية عن تحرير غرامات، وستكون مكاتب البلديات مغلقة أمام الجمهور، وكذلك المكتبات العامة ، والمراكز الثقافية والرياضية. وتم إعفاء التعليم الخاص وامتحانات شهادة الثانوية العامة (البجروت) من الإضراب.

وأعلن اتحاد السلطات المحلية في إسرائيل، الذي يمثل نحو 200 سلطة محلية في البلاد، عن إضراب مفتوح حتى يتراجع الائتلاف عن ما تُعرف بخطة "صندوق الأرنونا". الأرنونا هي ضريبة الممتلكات، التي تحددها وتديرها كل سلطة محلية. وقال الاتحاد في بيان يوم الأحد أعلن فيه الإضراب "هذه محاولة لإضعاف التعليم والرفاه والثقافة وقدرتنا على تقديم الخدمات البلدية لسكاننا وستؤدي إلى انهيار السلطات المحلية. ليس من واجبنا القلق بشأن موارد الميزانية لحل الأزمات الوطنية."

وتم اتخاذ القرار بعد تصويت لجنة المالية في الكنيست يوم الأحد لصالح إدراج صندوق الأرنونا كجزء من مشروع قانون الترتيبات المصاحب لميزانية الدولة 2023-2024، والتي من المتوقع وضع اللمسات النهائية عليها في غضون الأسبوعين المقبلين.

ستأخذ الخطة نسبة مئوية من ضرائب الأرنونا المحصلة من المصالح التجارية المحلية ليتم وضعها في صندوق سيخصص لمساعدة السلطات المحلية المثقلة بالديون والضعيفة. على هذا النحو، سيؤثر القانون بشكل غير متناسب على المدن التي تضم مناطق تجارية مزدهرة أو حدائق صناعية.

منتقدو الخطة يرون إنها تعاقب المدن والبلدات التي استثمرت بالفعل في جذب أصحاب العمل، وتأخذ الأموال التي كانت ستوجه لولا ذلك نحو تحسين خدمات المواطنين، مثل التعليم والثقافة. كما يتهمون الائتلاف بالتخطيط لاستخدام الأموال لدفع المطالب القطاعية التي يطالب بها الشركاء فيه، مثل الإعانات المقدمة للحريديم. وأشاروا أيضا إلى أن المستوطنات في الضفة الغربية معفاة من المساهمة في الصندوق، وأنه منظم بطريقة لا يُرجح أن تستفيد منها السلطات المحلية العربية.

وقال عضو الكنيست مئير كوهين من حزب "يش عتيد" المعارض يوم الإثنين إنه في حين أن أهداف دعم القطاعات الضعيفة هي أهداف جيدة، فإن المسار الذي اختارته الحكومة لسحق البلديات هو مسار هدام وانتقامي. وقال كوهين متحدثا لهيئة البث الإسرائيلية "كان": "أنا لست ضد ذلك تماما. ولكن ما فعلته الحكومة لم يكن ضروريا، علينا تشجيع المدن القوية والمدن الضعيفة"، مضيفا أنه "ينبغي على وزير المالية إخراج [الخطة] من مشروع قانون الترتيبات والتوصل إلى اتفاق معهم [السلطات المحلية]." ووصف كوهين، وهو وزير رفاه سابق، الخطوة بأنها "سرقة قبيحة" وقال إن رؤساء السلطات المحلية يستحقون معاملة أفضل من ذلك.

تعهد وزير المالية بتسلئيل سموتريتش يوم الأحد بأنه لن يكون هناك حل وسط مع السلطات المحلية، قائلا إنهم "يعرفون الحقيقة، إن مشروع القانون هذا يخلق العدالة بين البلديات في المركز، التي تقع في موقع جذاب وتستفيد من البنية التحتية وتشكل في أي حال من الأحوال مركز الأعمال في إسرائيل، والسلطات المحلية البعيدة في الأطراف."

وقال رؤساء سلطات محلية من بلدات حريدية إن الخطوة تأتي لمعالجة مظالم طال أمدها.

وقال رئيس بلدية إلعاد، يسرائيل بوروش، إن مدينته تأسست مع تخصيص 3٪ فقط من منطقة نفوذها للأعمال التجارية، في حين أن المدن العلمانية لديها أكثر من ذلك بكثير. واصفا البلدات الحريدية بأنها "غيتوهات"، قال بوروش لهيئة البث الإسرائيلية "كان" إن "إسرائيل أنشأت حوالي 200 مجلس محلي، فلماذا المدن الحريدية فقط هي التي لا توجد فيها أماكن للمصالح التجارية وللعمل؟"

في غضون ذلك، قال وزير الداخلية والصحة موشيه أربيل من حزب "شاس" الحريدي يوم الإثنين إن الإضرابات تقف وراؤها دوافع سياسية ضد الحكومة، على الرغم من أن العديد من المدن يديرها حزب "الليكود" الحاكم. وقال أربيل في حديث لإذاعة "كول براماه" إن "قرار عدد من المجالس الإضراب اليوم هو

قرار سياسي ضد الحكومة"، مضيفا: "سنأخذ من القوي ونعطي الضعيف."ومع ذلك تعهد بأن "نتأكد من عدم زعزعة استقرار السلطات المحلية ماليا."

ولقد حارب اتحاد السلطات المحلية باستمرار الاقتراح في لجنة المالية بالكنيست ووزارة المالية في الشهرين الأخيرين، وقبل وقت قصير من التصويت على الاقتراح يوم الأحد، قال رئيس الاتحاد، رئيس بلدية موديعين حاييم بيباس، للجنة المالية إن مشروع القانون "غير مقبول."وقال بيباس للجنة البرلمانية: "إننا نعارض [مشروع القانون]، عارضناه منذ البداية، ونعارضه الآن أيضا. أتمنى أن يختفي من العالم."

يعد بيباس شخصية قوية في السياسات الداخلية لحزب "الليكود" الذي يتزعمه رئيس الوزراء بنيامين نتنياهو، وغالبا ما يتم طرح اسمه من قبل مطلعين على شؤون الحزب باعتباره قوة سياسية وطنية مستقبلا. مخاطبا نواب حزب الليكود وغيرهم من أعضاء الإئتلاف الحاضرين في اللجنة، ناشدهم بيباس أن يكونوا مخلصين "للجمهور الذي أرسلكم" إلى البرلمان. وقال: "مهمتكم هي التوقف والقول إن مثل هذا القانون الهدام لا ينتمي إلى مشروع قانون الترتيبات. موقفنا واضح تماما: نحن نعارض هذا القانون، وهذه فرصتكم، أعضاء الإئتلاف سكان [البلدات المتضررة من الخطة]، لأنكم في النهاية تعيشون في هذه المدن."

وقال رئيس بلدية رمات غان، كرمل شاما هكوهين، وهو أيضا من الليكود، الذي تتاخم مدينته تل أبيب، إن صندوق الأرنونا هو شكل من أشكال الإرهاب.وقال: "نحن تحت جهاد. ليس الجهاد الإسلامي – وإنما جهاد القرارات، ولا يوجد لدنيا 'قبة حديدية'" لاعتراضه، في إشارة إلى نظام اعتراض الصواريخ الإسرائيلي المنقذ للحياة الذي عمل ساعات إضافية مؤخرا في آخر تصعيد مع حركة "الجهاد الإسلامي" الفلسطينية.

وقال يسرائيل غال، رئيس بلدية كريات أونو بوسط البلاد، للجنة إن صندوق الأرنونا سيجرد بلدته من فرصة جني ثمار الجهود المستمرة لتطوير الاقتصاد المحلي.صادقت كريات أونو على إنشاء منطقة صناعية في عام 2017، والتي قال غال إنها أدت إلى "ازدحام في المدينة، وخلقت اختناقات مرورية، وتسببت في معاناة للناس."وقال غال إن المدينة "وصلت أخيرا إلى الربح والاستقلال"، متهما اللجنة بمعاقبة مدينته لاستثمارها لتحسين وضعها، وقال متسائلا "رطل اللحم الذي سأكسبه، هل تريدون أن تأخذوه مني؟"

امتدت المعركة حتى إلى السياسات الداخلية لحزب الليكود، حيث أفادت صحيفة "ذي ماركر" الاقتصادية الصادرة باللغة العبرية إن نتنياهو يريد "الإطاحة ببيباس" من مناطق النفوذ في الليكود.وكان بيباس قد دخل في السابق في خلاف مع الحزب في شهر مارس عندما ضغط بشكل علني من أجل وقف الإئتلاف لخطته المضي قدما في إعادة تشكيل السلطة القضائية بشكل أحادي، وتحدث في لحظة حرجة داعيا إلى التفاوض.

تل أبيب وحيفا وريشون لتسيون من بين المدن المشاركة في الإضراب يوم الإثنين، حيث قال رئيس بلدية تل أبيب رون حولدئي "ليس لدينا خيار"، بحسب وسائل إعلام عبرية. من المتوقع أن يتم تحويل مبلغ 192 مليون

شيكل (52 مليون دولار) من خزائن تل أبيب في 2024-2028، وفقا للبيانات التي نشرتها لجنة المالية يوم الأحد. ستخسر حيفا 116 مليون شيكل (32 مليون دولار) وستخسر ريشون لتسيون مبلغا متواضعا تبلغ قيمته 8 ملايين شيكل (2 مليون دولار).

* * *

i24news: وزير الخارجية الإسرائيلي في زيارة تاريخية تعيد العلاقات مع ستوكهولم إلى نصابها

"نفتح صفحة جديدة في العلاقات بين إسرائيل والسويد بعد سنوات قادت فيها السويد خطأً حاسماً تجاه إسرائيل. تمثل زيارة ستوكهولم، تغييرا في اتجاه العلاقات بين البلدين"

بعد 22 عاما، على زيارة البلد من قبل وزير خارجية إسرائيلي قام إيلي كوهين بزيارة إلى ستوكهولم وفتح صفحة جديدة في العلاقات بين إسرائيل والسويد. التقى وزير الخارجية إيلي كوهين بوزير الخارجية السويدي وبحث معه استمرار تحسين العلاقات الثنائية والخط الإيجابي الذي اتخذته الحكومة السويدية في المحافل الدولية .

ناقش الوزراء العلاقات بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي، وشدد وزير الخارجية كوهين على أنه يجب عدم السماح بوصول أموال المساعدات إلى العناصر الإرهابية وفق تعبيره. بالإضافة إلى ذلك، ناقش الجانبان سبل التعامل مع "الفروع الإرهابية الإيرانية" في الشرق الأوسط وأوروبا، والحرب المشتركة ضد معاداة السامية. وقال وزير الخارجية الإسرائيلي بهذا الصدد: "نفتح صفحة جديدة في العلاقات بين إسرائيل والسويد بعد سنوات قادت فيها السويد خطأً حاسماً تجاه إسرائيل. تمثل زيارة ستوكهولم، وهي الأولى لوزير خارجية إسرائيلي منذ عام 2001 ، تغييرا في الاتجاه في العلاقات بين البلدين." وتابع الوزير "يمكن أن تكون الحرب في أوكرانيا وانضمام السويد المتوقع إلى الناتو فرصة هائلة لإسرائيل لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع السويد وتوسيع التجارة بين الدول في مجالات الأمن والابتكار والتكنولوجيا المالية."

تشغل السويد حاليًا منصب رئيس الاتحاد الأوروبي وتلعب دورًا مركزيًا في إمكانية تغيير الموقف في أوروبا تجاه التهديدات والملف النووي الإيراني. وناقش وزيرا الخارجية التغيير الملحوظ في النهج السويدي على المستوى الثنائي والمحافل الدولية وناقشا سبل تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول وكذلك العلاقات بين الشعوب. وأحد المشاريع المذكورة هو "كيبوتس تيك" الذي من المتوقع أن يجلب مئات الطلاب السويديين إلى إسرائيل للتدرب في شركات إسرائيلية ناشئة. كما ناقش الوزراء آثار الحرب في أوكرانيا على أوروبا والانضمام المتوقع للسويد إلى الناتو، الأمر الذي سيفتح إمكانيات جديدة للتعاون بين البلدين.